المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية في مصر
"دراسة ميدانية على منطقة مساكن الغجر في مدينة بنها"

د/ أحمد السعيد أحمد الهجرسي

مـــدرس علـم الاجتمـــاع كليـــة الآداب – جـامعـــة بنهـــا

الملخـص:

تعتبر قضية المخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية من القضايا المهمة نظرًا لما تمثله من تهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي، ومن ثم فإن الدراسة تهدف إلى التحليل السوسولوجي للمخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية من خلال الكشف عن خصائص هذه المناطق والتعرف على المخاطر الاجتماعية والسياسية الكامنة بها، ولذا تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيسي مؤداه: ما أهم ملامح التحليل السوسيولوجي للمخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية؟ وتعتمد الدراسة على الطرح النظري لنظرية المخاطر لأورلش بيك وأنتوني جيدنز، ولقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على أكثر من أداة لجمع البيانات تمثلت في الوثائق والإحصاءات الرسمية، وصحيفة الاستبيان، والإخباريون، ولقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة قوامها ١٨٠ مفردة حيث تم تطبيق صحيفة الاستبيان على سكان منطقة مساكن الغجر، وهي إحدى المناطق العشوائية بمدينة بها، ولقد استغرق تطبيق الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر اعتبارا من بداية فبراير ٢٠٢١ إلى نهاية إبريل ٢٠٢١، ولقد انتهت الدارسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، وجود وعي اجتماعي متكامل لدى عينة الدراسة بأهم السمات والخصائص التي تسم مجتمع الدراسة وتجعل منه بيئة ملائمة لانتشار المخاطر الاجتماعية والسياسية.

Summary:

The issue of social and political risks in slums is one of the important issues due to the threat it poses to stability and

social cohesion, Hence, the study aims at a sociological analysis of the social and political risks in the slum areas by revealing the characteristics of these areas and identifying the social and political risks inherent in them, therefor, the current study starts form a main question: what are the most import features of sociological analysis of social and political risks in slums? the study is based on the theoretical presentation of the risk theory of Ulrich beck and Anthony Giddens, the study adopted the descriptive analytical approach, and relied on more than one tool for data collection, represented in the official documents and statistics, the questionnaire, and the Informants, the field study was conducts on a sample of 180 individuals, where the questionnaire was applied to the residents of mistaken Al-Ghajar area, which is one of the slums in the city of Banha, the application of the field study took three months, starting from the beginning of February 2021 to the end of April 2021, the study concluded with a set of results, the most important of which is the presence of an integrated social awareness among the study sample of the most important features and characteristics that characterize the study community and make it a suitable environment for the spread of social and political risks.

مقـــدمـــة:

لقد حظيت قضية العشوائيات في المجتمع المصري باهتمام متزايد من قبل الدولة في مصر لاسيما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، والتي كان من أهم أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، ولقد كان من أهم مظاهر اهتمام الدولة بظاهرة العشوائيات إنشاء وزارة مستقلة للتطوير الحضري والعشوائيات في يوليو ٢٠١٤، إلا إنها لم تستمر طويلاً حيث تم إلغاءها في سبتمبر ٢٠١٥ ونقل اختصاصاتها إلى وزارتي الإسكان والبيئة، ولقد أفرزت المناطق العشوائية في المجتمع المصري جملة من المخاطر الاجتماعية والسياسية التي نشأت في أحضان هذا النمو العشوائي وامتدت أثارها لتشمل قطاعات عديدة في المجتمع، حيث لم تعد هذه المخاطر قاصرة على قاطني هذه المناطق، بل امتدت تأثيراتها لتشمل فئات ومناطق اجتماعية عديدة أخرى.

ولعل هذه المخاطر تعود في الأساس إلى نمط الحياة الساند في المناطق العشوائية التي تقام خارج نطاق الخدمات الحكومية وتفتقر للمرافق الأساسية والخدمات الحكومية الضرورية كالصحة والتعليم والصرف الصحي والكهرباء والمياه، ونقضي المواد الغذائية والخدمات الأمنية وملاعب الأطفال ومواقف السيارات والمناطق المفتوحة، وغيرها من الخدمات الأساسية، كما ينتشر فيها الفقر والبطالة والانحراف والجريمة والإدمان والاعتداء على الممتلكات وغيرها من المشكلات. وتعتبر ظاهرة العشوائيات، رد فعل لعوامل متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبعض العوامل الطبيعية مما دفع العديد من السكان للهجرة من الريف إلى المدن والإقامة على أطرافها دون التقيد بالتراخيص من الجهات المختصة وبقوانين ملكية الأراضي ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني.

وعلى الرغم من انتشار المناطق العشوائية في مصر وتعددها فإنها لم تلق الاهتمام الكافي من الدولة إلا في العشر سنوات الأخيرة، لا سيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م ومن ثم فقد أصبحت المناطق العشوائية من أهم موضوعات الخطاب السياسي في مصر لخطورتها المتنامية باعتبارها بؤر للمخاطر الاجتماعية والسياسية.

وتتجه السياسيات الحكومية في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بالمناطق العشوائية من خلال جملة من الإجراءات التي تستهدف تطوير إعدادًا كبيرة من هذه المناطق .

أولاً: موضوع الدارسة وأهميته:

تعد المناطق العشوائية مشكلة متعددة الجوانب، فهي إلى جانب كونها مشكلة عمرانية، إلا أنها تعد انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وفي المجتمع المصري تكثر التجمعات العشوائية داخل المدن الكبرى وحولها وغالبًا ما تقام خارج كردون المدينة على تقسيمات أراضي غير معتمدة وغير مخططة عمرانيًا، كما أن مساكنها تقام بدون تراخيص بناء وغالبًا تكون غير مستوفاة للشروط الصحية ولا تطابق قوانين المباني.

وتعبر التجمعات العشوائية – فضلاً عن الانفجار السكاني – عن اضطراب حقيقي في خطط التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في الدول التي تعاني فيها، والخلل في التخطيط العمراني، حيث ترتبط ظاهرة التجمعات العشوائية بظاهرة التهميش الحضري والجماعات والمهمشة، إضافة إلى اعتبارها بؤرًا لتفريغ الانحراف والتطرف والعديد من المخاطر الاجتماعية والسياسية بكل أنواعها.

إن انتشار المناطق العشوائية في معظم محافظات الجمهورية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بأسره، حيث تعاني هذه المناطق من ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية وارتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم، وتدهور الأحوال الصحية والتفكك الاجتماعي وشيوع الجريمة وكل أشكال الانحراف الأخرى، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات وتلوث البيئة.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى تزايد مساحة المناطق العشوائية في المجتمع المصري، ففي دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية بالجمهورية (١٦٠.٨) ألف فدان، تمثل (٣٨.٦%) من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية، وتنتشر المناطق العشوائية في (٢٢٦) مدنية بجميع محافظات الجمهورية من إجمالي (٢٣٤) مدينة، حيث يوجد ثمان مدن فقط خالية من العشوائيات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ٢٠١٦).

وتكمن المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية في ذلك النوع هذه المناطق التي يطلق عليها المناطق غير الآمنة والتي ترتفع بها درجة الخطورة وفق معايير أربع، الدرجة الأولى وهي

المناطق التي تتعرض لظروف تهدد حياة الإنسان، والدرجة الثانية وهي المناطق ذات السكن غير الملائم، والدرجة الثالثة وهي المناطق التي تهدد الصحة العامة، أما الدرجة الرابعة فهي تلك المناطق التي يفتقد القاطنون بها إلى الحيازة المستقرة.

ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة _٣٥١ منطقة تشغل مساحة (٤.٥) ألف فدان وتشمل (٢١٥.٤) ألف وحدة سكنية على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٦، وتأتي المناطق العشوائية غير الآمنة ذات درجة الخطورة الثانية في المرتبة الأولى حيث بلغت (٢٥١) منطقة، وتمثل (٧١.٥%) من إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة، تليها المناطق ذات درجة الخطورة الثالثة بعدد (٥٩) منطقة بنسبة (١٦.٨\%)، وتمثل مناطق درجتي الخطورة الأولى والرابعة (١١.٧%) من إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة عام ٢٠١٦. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: ٢٠١٦)

ولقد بلغ عدد سكان المناطق العشوائية في نحو (٢٢) مليون شخص، يعيش (٨٥٠) ألف شخص منهم في المناطق غير الآمنة الأكثر خطرًا وتعتبر هذه المناطق غير الآمنة مصدرًا للخطورة الاجتماعية التي تنشأ بطبيعة الحال عن المشكلات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة التي تعاني منها هذه المناطق فالمشكلات الاجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطة المجتمع، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى، ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتحديثه، إضافة إلى هز استقرار المجتمع وتماسكه وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية وربما تتأسس المخاطر الاجتماعية (فيصل المناور: ٢٠١٥) في المناطق العشوائية بناء على أوضاع التهميش الاجتماعي لقطاعات كبيرة من سكان هذه المناطق، بالإضافة إلى ضعف المنظومة التعليمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وهذا بدوره يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر الحضري والتهميش الاجتماعي، كما أن المخاطر الاجتماعية والسياسية لن تقتصر على ساكني المناطق العشوائية كشريحة سكانية دون أخرى، ولكنها تصبح ككرة الثلج تتحرك من مكان إلى آخر وتنال من جميع فئات المجتمع، ولعل من أهم التداعيات الناتجة عن هذه المخاطر والتي قد تكون سببًا لها في ذات الوقت إضعاف حالة الاستقرار السياسي والتوترات والصراعات الاجتماعية غير المسبوقة، بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية هائلة مصدرها

ارتفاع الاسعار وعدم القدرة على ترشيدها أو السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية. إن تلك الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها قد أدت إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات و الشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعي والاستقطاب السياسي، وغياب الحوار بين الأطراف والعنف اللفظي المادى بين مختلف القوى مما يؤدي إلى إضعاف حالة التماسك الاجتماعي. (هدى الديب : ٢٠١٩)

وتتمثل أهمية الدراسة الراهنة فيما يلي:

١- إدراك مدى أهمية وخطورة المناطق العشوائية والتي برزت بصورة كبيرة إبان ثورة ٢٥ يناير، وانتشار دائرة العنف الحضري المنطلق منها، مما مثل أحد مصادر الخطورة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري.

٢- تنامي الاهتمام الدولي بظاهرة العشوائيات لتأثيراتها المباشرة على مستويات المعيشة والأمان الاجتماعي لسكان هذه المناطق، مما دفع العديد من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة بالاهتمام بهذه المناطق ومحاولة تطوير استراتيجيات فعالة لدعمها والارتقاء بمستوى معيشة البشر فيها من خلال مجموعة من المشروعات المتكاملة.

٣- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة المصرية بتطوير هذه المناطق ورفع كفاءة مستويات المعيشة بها من خلال إنشاء عددًا من الأجهزة المسؤولة عن ذلك سواء على المستوى القومي أو المحليات.

ثانيًا: أهـداف الـدراسـة:

تمثل المخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية تهديدات تتفاوت في شدتها، حيث تلحق خسائر برأس المال البشري، والذي يتمثل في البشر ذاتهم، وخسائر تلحق بالمجتمع وبما يؤثر سلبًا على حياة افراده ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي.

وتعود قضية المناطق العشوائية في المجتمع المصري إلى بدايات القرن العشرين، وأن ما هو باد للعيان اليوم في الحيز الحضري هو نتائج أواخر حقبة الستينيات، والذي تبلور على نحو جاد

وواضح في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار يرى " أصف بيات" أن العشوائيات بشكلها الحالي ليست نتاج هجرة من الريف إلى المدينة في المقام الأول، ولكنها هجرة من المدنية إلى المدينة (ASEF BAYAT: 2015)، ولعل ما يوضح ذلك انخفاض معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو ما يفسر ظهور وانفجار العشوائيات داخل المحافظات الريفية المختلفة في الدلتا والصعيد، وبالتالي فالعشوائيات ليست جزء دخيلاً على المدينة أو جزء خارجًا عنها، ولكنها تتمدد وطبيعي للسكان الفقراء ومتوسطي الدخل.

وعلى الرغم من غلبة الطابع الحضري على المناطق العشوائية، إلا أن الأصول الريفية والصعيدية والعرباوية تعد مكونًا مهمًا من مكونات البناء الاجتماعي للمناطق العشوائية، حيث تعمل على صياغة طبيعة العلاقات الاجتماعية بهذه المناطق، فجانب كبير من المناطق العشوائية تشكل من مجموعات من العرب ثم الحكم عليهم بالتجهير من مناطقهم الشعبية القديمة أو تم خلعها أو تشميسها والخلع والتشميس يشيران إلى تخلي القبيلة عن أحد أفرادها أو عائلاتها ورفع الحماية والأمن والنسب عنهم، بمعنى إمكانية استباحتهم من الأخرين دون أن تكون القبيلة ملزمة بالدفاع عنهم أو التوسط لهم أو التفاوض بالنيابة عنهم، كما تضم بعض المناطق العشوائية بعض جماعات الغجر ويسمون (بالهناجرة) أو مجموعات ما يعرف "بالهجانة" وهي مجموعات تمارس السرقة والسطو على المنازل، هذا بالإضافة إلى كثير من الأشقياء والبلطجية الذين تم التضبيق عليهم أمنيًا واجتماعيا داخل مناطقهم، وأرادوا فتح منافذ جديدة للحياة والتجارة لهم بعيدًا عن العالم القديم (Ibrahim Hegazy: 2016)، كما يشمل البناء الاجتماعي للمناطق العشوائية في مصر، أعداد ضخمة من الشباب الذين يحاولون إيجاد سكن وتكوين أسر جديدة، ولذلك ينظر إلى أغلب المناطق العشوائية كامتداد لبعض المناطق الشعبية. (دايان سنجرمان: ٢٠١٥).

ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التحليل السوسيولوجي للمخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية.

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عددًا من الأهداف الفرعية:

١- الكشف عن خصائص المناطق العشوائية في مصر في السنوات العشر الأخيرة.

٢- التعرف على المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية.

٣- الكشف عن العلاقة بين تغير خصائص المناطق العشوائية والتغير في طبيعة المخاطر الاجتماعية والسياسية المترتبة عليها.

٤- التحليل الموضوعي للعوامل المؤثرة في طبيعة المخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية.

ثالثًا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية:

احتلت قضايا العشوائيات والمخاطر الاجتماعية والسياسية الناشئة عنها مكانة مهمة لدى الدراسات السوسيولوجية في الآونة الأخيرة لاسيما في ظل التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع المصري في اعقاب ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من اختلالات بنائية وهيكيلية في منظومة القيم الاجتماعية، وتتنامى ملحوظ لمعدلات العنف الحضري الذي غالبًا ما ينشأ على أبواب المدينة ثم يزحف بدوره نحو القلب الحيوي للمدن، مخلفًا جملة من المخاطر الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على استقرار المجتمع اجتماعيًا وسياسيًا.

ومن ثم فإن البحث عن مدى تجذر هذه المخاطر وتتناهى تأثيراتها على المجتمع المصري يعد مدخلاً مهمًا لفهم إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية، وتنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيسي (ما أهم ملامح التحليل السوسيولوجي للمخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية).

ولقد تفرع من هذه التساؤل الرئيسي عددًا من التساؤلات الفرعية:

١- ما أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة مساكن الغجر بمدينة بنها؟

٢- ما سمات وطبيعة العشوائية في منطقة مساكن الغجر العشوائية؟

٣- ما أهم مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في مساكن الغجر؟

رابعًا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المخاطر الاجتماعية والسياسية:

تعتبر المخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية أو هي مشكلة اجتماعية بلغت ذروة تقعيدها واتساع نطاقها، بحيث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، ويقصد بالمخاطر الاجتماعية كل ما من شأنه أن يؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف العامة، وعلى البشر والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاسا لأحداث سيئة غير متوقعة يرتفع إزاءها عدم ليقين (إنتوني حيدنز: ٢٠١٠).

ولقد عرف "نيكلاس طزختم" المخاطر بأنها أذى محتمل يخيف الفرد ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه، إنها عملية حسابية تأخذ بعين الاعتبار الخسارة والفائدة المحتملة بالاستناد إلى الزمن (شفيقة سرار: ٢٠١٧).

ولقد عرف "أولريش بيك" المخاطر بأنها ذلك التهديد الذاتي المتسرب أو السريع للحضارة الإنسانية، أي إمكانية تحول التقدم إلى همجية بصورة كارثية. (أورليش بيك: ٢٠٠١)

إن إدراك هذه المخاطر أمر نسبي يختلف من سياق ثقافي واجتماعي إلى آخر، كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد بعده عوامل أهمها تدفق المعلومات بشفافية، والإدارة الرشيدة للمخاطر، وتوزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين (حكومات، منظمات مجتمع مدني القطاع الخاص) (أحمد زايد: ٢٠١٣).

وثمة تصورات تربط بين المخاطر الاجتماعية والسياسية والبناء الطبقي في المجتمع فالمخاطر الاجتماعية والسياسية تؤدي إلى تدعيم المجتمع الطبقي وهي نتيجة له في ذات الوقت، فالفقر والتهميش الاجتماعي يؤدي إلى إفراز سلسلة من المخاطر الاجتماعية والسياسية مثل العنف الحضري والأنشطة الإرهابية. والواقع أن قانون توزيع المخاطر تبعًا للانتماء الطبقي من خلال تركز الأخطار عند الفقراء والضعفاء هو القانون المعمول به منذ زمن بعيد.

ومن ثم فإنه يمكننا أن تحدد التعريف الإجرائي التالي للمخاطر الاجتماعية والسياسية والذي يدركها على أنها "ذلك النمط من التهديدات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن تدهور مستويات المعيشة في المناطقة العشوائية والمتمثلة فثي "تزايد مساحات التهميش الاجتماعي والسياسي" والتوترات الاجتماعية والسياسية المؤثرة على الاستقرار السياسي، توليد المزيد من العنف المجتمعي، غزو السياقات الحضرية بجماعات من محترفي التسول وأطفال الشوارع.

٢- مفهـوم المنـاطـق العشـوائيـة:

استخدمت العديد من المصطلحات لوصف المناطق العشوائية كمدن الكرتون ومدن الصفيح والأحياء الفقيرة والمدن العشوائية، التي يمكن تعريفها بأنها مناطق أقيمة مساكنها بدون ترخيص، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية، ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق لعدم اعتراف الدولة بها. (مصطفى محمود: ٢٠١٤)

وهي عبارة عن تجمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط العام وخروجًا على القانون في بعض الأحيان تعديًا على أملاك الدولة، وهي ظاهرة عالمية حيث أصبحت السمة الغالية على المدن المتقدمة والنامية ويطلق عليها "أحزمة الفقر" حيث المساكن المتصدعة وانتشار الجريمة والبؤس والبطالة المقنعة والسافرة (ثناء حسن: ٢٠١٦).

ولقد تعددت التعريفات الخاصة بالمناطق العشوائية، وأن كانت أغلبها يشترك في النظر إلى هذه المناطق على أنها مناطق غير شرعية وغير مخططة.

فلقد عرفتها البنك الدولي على أنها مناطق غير رسمية تعاني من بعض المشكلات مثل الكثافة السكانية المرتفعة وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، كما تعاني من ضيق الشوارع وغياب الأراضي الشاغرة والمساحات المفتوحة (Marwa Khalifa: 2011).

ولقد قدمت وزارة التنمية المحلية في منتصف عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة التنمية الاقتصادية تعريفًا موحد متفق عليه للمناطق العشوائية حيث يرى أنها "كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء أكانت مباني من دور واحد أو أكثر أو عششًا في غيبة من القانون ولم يتم تخطيطها عمرانيًا، فهي مناطق أقيمت على

أراضي غير مخصصة للبناء كما ورد في المخططات العامة للمدن، وربما تكون حالة المباني جيدة ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئًا أو اجتماعيا وتفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية (مصطفى موسى: ٢٠١٠).

وسيوسيولوجيا حظيت المناطق العشوائية باهتمام متزايد من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية أخذت تتزايد يومًا بعد أخر، حيث ينظر بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى المناطق العشوائية كمناطق ذات ثقافة فرعية يسودها الفقر والتهميش إذ يرى "أوسكار لويس" أن هذه المناطق ترتبط بثقافة الفقر المرتبط بتدني المستوى المعيشي، حيث ينظر إلى الفقر كنمط وأسلوب حياة. (أحمد أبو زيد: ٢٠٠٦)

والواقع أنه ليس بالضرورة أن تكون كل المناطق المتدهورة عشوائية، كما أنه ليست كل المناطق العشوائية متدهورة، ولكن تخطيطها هو الذي يتسم بالتدهور الناجم عن ضيق الطرق وعجز الخدمات بها ولذا يجب التفرقة بين العشوائيات غير الآمنة ذات المخاطر المرتفعة والتي يتعرض سكانها للموت المحقق، والعشوائيات غير الآمنة ذات المخاطر المتوسطة والمؤجل تفاقمها في فترة معينة، لا سيما مع مقاومة سكان العشوائيات لأية خطط مستقبلية لتغيير أوضاعهم حتى لو كانت في صالحهم (عزيزة علي: ٢٠١٠).

خامسًا: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين المناطق العشوائية وتنامى أنماط متعددة من المخاطر الاجتماعية والسياسية، على اعتبار أن تلك المناطق بيئة مناسبة لنمو هذه الأنماط من الافعال الاجتماعية التي تتسم بالخطورة، علاوة على أن هذه المناطق العشوائية تمثل ساحات يتكثف فيها التوتر وتتوفر فيها إمكانيات الانفجار الذي يهدد والاستقرار الاجتماعي. ففى دراسة حول "ثقافة العنف في المناطق العشوائية" يرى أحد الباحثين أن الثقافة العنف في المناطق العشوائية ترتكز على منظومة أيديولوجية فكرية وتعد تجسيدًا لطبيعة التوجهات الثقافية السائدة في تلك المجتمعات، وتعتبر المجتمعات العشوائية ذات الطبيعة الايكولوجية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، بيئة ملائمة لانتشار العنف بسكانه أشكاله وأنماطه، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج "الأثنوجرافي" لرصد وتحليل مسببات العنف المباشرة وغير المباشرة في ثقافة المناطق

العشوائية، واستخدام الباحث أسلوب دراسة الحالة، حيث أجريت الدراسة الميدانية على عينة بلغت (٨٠) حالة من قاطني عزبة الصفيح بمحافظة بني سويف، ولقد تم اختيار عينة لإجراء الدراسة المتعمقة من بين الحالات، تمثلت في (٢٥) حالة من العينة الاجمالية، عشر حالات من الذكور وخمسة عشر حالة من الإناث وفي هذا الإطار كشفت الدراسة عن انتشار نمط العنف الارتزاقي أو المعيشي في المناطق العشوائية وتجسد هذا النمط في البلطجة، حيث ارتبط هذا الشكل من ممارسات العنف بالحالة الاقتصادية المتدنية والبطالة المنتشرة داخل المجتمع العشوائي. (عشري رمضان: ٢٠٢١)

ولقد حاولت دراسة أخرى الربط وتفحص العلاقة الجدلية بين انتشار العشوائيات وتصاعد ظاهرة العنف في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. واعتمدت الدراسة على مدخل تحليلي بجويكان جالتوج Johan galtung في تناوله لكيفية تشخيص وتحديد آليات التعامل مع ظاهرة العنف، حيث تركز الدراسة على العنف البنيوي أو الهيكلي (Structural violence) وذلك في تحليل عنف العشوائيات في مصر وسياسات التعامل معها، حيث قدم الباحث تحليلاً مغايرًا لمسألة العنف في العشوائيات بالنظر إلى انعكاسات قصور السياسات العامة في التعامل مع قضايا العشوائيات على العنف في تلك المناطق، ووجود نوع من العنف الهيكلي ضدهم تتسبب فيه مؤسسات الدولة وسياساتها، ليس فقط باعتبار أن سكان العشوائيات يشكلون خطرًا اجتماعيًا وسياسيًا وتهديدًا للدولة، وإنما باعتبار أنهم أنفسهم في بعض الحالات من يعانون العنف أو يتم دفعهم للمشاركة فيه (محمد العدوي: ٢٠١٥).

والواقع أنه إذا كان قد جرى تصور المناطق العشوائية كمناطق خطورة اجتماعية وسياسية ومصدرًا للعنف الممارس ضد المجتمع، فكان من الواجب دراسة تصورات ساكني المناطق الحضرية المتاحة للتك المناطق العشوائية نحو هذه المناطق ورؤيتهم تجاهها، ولعل ذلك ما حاولت دراسة القيام به، حيث ذهبت دراسة بعنوان رد "العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق المجاورة لها: دراسة أنثروبولوجية في حي سومر بمدينة بغداد"، حيث استهدفت دراسة المناطق العشوائية من وجهة نظر السكان الحضريين، ودرجة تأثيرها على المناطق الحضرية من حيث تأثير الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتفاعلة، إذا حاول البحث فهم نظرة السكان الحضريين تجاه ظاهرة التسول والانحرافات السلوكية وهيمنة الثقافة الفرعية (الهامشية والطائفية) على مناطقهم

جراء انتشار المناطق العشوائية بالقرب منهم، كذلك سعى البحث إلى الوقوف على الابعاد الاقتصادية التي باتت تؤثر على التنظيم الاجتماعي في المناطق الحضرية، من حيث انتشار مظاهر الفقر، والاعتداء على أراضي الدولة، واتساع نطاق البناء العشوائي وتأثيره على مورفولوجيا المناطق المخططة حضريًا، فضلاً عن انتشار عمالة الاطفال، فضلاً عن الأثار السياسية في المناطق الحضرية من حيث ضعف سلطة القانون وبروز سلطة العشيرة وظهور جماعات من داخل العشوائيات تهدد أمن وسلامة المناطق الحضرية. ولقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي الوظيفي، حيث تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية بلغ حجمها (٥٠) أسرة من منطقة حي سومر، كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلة والملاحظة كأدوات، لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تمثلت في أن سكان المناطق الحضرية قد انكمشوا أو ابتعدوا عن التفاعل مع سكان العشوائيات، بسبب الخوف منهم من جهة وبسبب البعد الطبقي من جهة أخرى، كما أوضحت الدراسة أن هناك عدم تقبل من السكان الحضريين للتعامل مع سكان العشوائيات بسبب المشكلات التي يثيرها هؤلاء السكان، ولا سيما ما يتصل منها بالمشاجرات واستخدام العنف تجاه بعض سكان المناطق الحضرية. (ذكرى إبراهيم: ٢٠١٦)

وفي إطار رصد آليات التعامل مع المناطق العشوائية في المجتمع المصري من قبل الدولة، تناولت دراسة "الدور الاجتماعي للحكومة في مواجهة ظاهرة العشوائيات"، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز الآليات، والحلول التي لجأت إليها الدولة في مصر لمعالجة مشكلة العشوائيات، حيث عملت الدولة جاهدة على حل هذه المشكلة ببناء أحياء جديدة كاملة في مناطق سكنية قريبة من الخدمات أو أن تتمتع هذه الاحياء بخدمات متكاملة بحيث ينقل إليها سكان المناطق العشوائية لتكون لهم سكنًا جديدًا حضريًا ويرتبط هذا السكن الجديد بنظرة جديدة للحياة العامة، من حيث المظهر الحضاري والنظافة البيئية، وتغيير السلوك والعادات والتقاليد لساكني المجتمع الجديد. (سعاد عبد الرحيم: ٢٠٢١)

ولقد ارتبطت معالجة المخاطر الاجتماعية والسياسية بالتهميش الاجتماعي وما يفرزه من معضلات معيشية لقاطني المناطق العشوائية، حيث يمكن النظر إلى التهميش الاجتماعي كعملية بنائية ربما تكون مقصودة وموجهة لأبعاد جماعات اجتماعية معينة في إطار الرفض الاجتماعي والاستبعاد والحرمان من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال هذا التصور ثمة دراسة

حول "إشكالية التهميش الاجتماعي بالمدن المغربية" حيث تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضع هوامش مدينتي بني هلال والفقيه بن صالح من خلال تناول أشكال التهميش الاجتماعي التي يواجهها سكان هاتين المدينتين، ولقد تحددت إشكالية البحث حول تساؤل إلى أي مدى يعاني سكان هوامش مدينتي بني هلال والفقيه بن صالح من إشكالية التهميش الاجتماعي؟ ولتحقيق أهداف الدارسة والإجابة على إشكاليتها تم اعتماد المنهجين المقارن والتحليل الإحصائي، حيث تم سحب عينة عشوائية بسيطة من الأسر تحددت في ٣٢١ أسرة بمدينة الفقيه بن صالح، والاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ولقد توصل البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مظاهر التهميش الاجتماعي بمجال الدراسة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رضي سكان مناطق التهميش الاجتماعي عن الخدمات الاجتماعية المعشرة للتهميش الذي لحق بها. (الدباغي عبد، أيت خدجو يوسف: ٢٠٢٠)

والواقع أنه من أشد مخاطر الفقر والتهميش الحضري ليس فقدان قوة العمل المبعدة اجتماعيا، وإنما ما يمكن أن يشكله التهميش من تحول المهمشين إلى فئات تمتهن ردود فعل سلبية ضمن عالم خفي Under world، قد يعرض أمن المدينة للخطر، ولعل ذلك ما حدا أحدى الدراسات إلى تناول "الأحوال المعيشية والتهميش الحضري بمدينة الديوانية بالعراق"، حيث اهتمت الدراسة بالربط بين الفقر والتهميش الحضري وما يشمله من سوء الخدمات واغتراب المهمشين عن مدينتهم، وتكمن مشكلة البحث في أن تدهور الأحوال المعيشية في مناطق التهميش الحضري يفرز العديد من المخاطر والتهديدات الاجتماعية والسياسية، كما أن موقع مدينة الديوانية وخلوها من الموارد المشجعة للاستثمار أو السياحة، أو المشاريع الأخرى التي تدفع الناس للحركة والعمل، كان سببًا مشجعًا للفقر (طالب عبد الرضا كيطان: ٢٠٢١).

وفي هذا الإطار طرحت دراسة ميدانية عن "**العشوائيات وعنف الشباب في الشارع المصري**"، قضية العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق العشوائية وارتفاع وتيرة العنف لدى الشباب في هذه المناطق، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة صياغة رؤية سوسيولوجية علمية للتعرف على أبرز مظاهر سلوك العنف المجتمعي في البيئات الحضرية العشوائية بشكل عام وعنف الشارع بشكل خاص، وتأثير هذه البيئة على تعلم واكتساب ثقافة يغلب على سماتها الميل إلى استخدام العنف وخاصة العنف الممارس في محيط

الشارع، ولقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، عن طريق استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات على عينة من الذكور والإناث المقيمين بمنطقة عزبة الهجانة شرق مدينة نصر بالقاهرة، التي تعد من المناطق العشوائية بهذا الحي، وخلصت الدارسة إلى عدة نتائج أهمها، أن ظاهرة عنف الشارع بين الشباب في المناطق العشوائية تعكس نوع من المواجهة مع حالة التهميش التي يعيش في ظلها هؤلاء الشباب. (أيمن القريفنيلي: ٢٠٢١)

ولعل من أبرز المقاربات التي طرحت فيما يتعلق بالمناطق الهامشية أو ما يعرف بالعشوائيات الحضرية، تلك التي تربط السكان بمجال تواجدهم وتفاعلهم معه من جهة، وتأثيرات ذلك في علاقاتهم الاجتماعية من جهة ثانية ما تطرحه دراسة **عن إيكولوجيا العشوائيات الحضرية في الجزائر** حيث ترى الدراسة أنه ضمن هذا النمط من الحياة في المناطق العشوائية تثار قضايا جوهرية على غرار كيفية إدارة الحياة اليومية في هذه المناطق المهمشة، والقابلية للعيش ضمن هذه النطاقات، لدرجة أنها يعاد إنتاجها باستمرار بالرغم من جهود السلطات الحكومية الرامية إلى القضاء على هذا النمط من الحياة والهامشية، وتنطلق هذه الدراسة من تساؤل حول مدى إمكانية طرح ثقافة فرعية تنتج داخل العشوائيات الحضرية، وتنتجها المدينة الجزائرية تدفع إلى المزيد من الدخول إلى العشوائيات على وقع فشل السياسات العامة وسياسيات الاسكان في مقابل عدم قدرة الأسر على الذهاب نحو صيغ للسكن وما اذا كانت الاختلالات المرتبطة بسياسة السكن في المدينة قد تؤدي إلى إنتاج هذه الهامشية الحضرية (العشوائيات) بكل أبعادها الاجتماعية والأيكولوجية، ولقد انتهت الدراسة إلى أن سكان المناطق العشوائية محل الدراسة المستمر مع الحياة اخل العشوائيات الحضرية عبر ثقافة متميزة (ثقافة العشوائيات) ظهرت بشكل جلي عند الجيل الثاني والثالث لما بعد الاستقلال بعد ما تمثلت تمامًا من الاندماج مع الحياة الحضرية ولم تعد عائقًا كما كان مع الجيل الأول (رياض تومي: ٢٠٠١٩).

ولقد اهتمت عدد من الدراسات بقضايا المخاطر الاجتماعية وارتباطها بعدد من المتغيرات الاجتماعية وتأثيراتها على عدد من الفئات والشرائح الاجتماعية، وفي هذا الاطار جاءت دراسة بعنوان "سو**سيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة: رؤية "أولريش بيك"** وذلك من خلال دراسة ميدانية في محافظة الفيوم، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاحصائي، حيث استخدمت الباحثة استمارة استبيان كأداة لجمع

البيانات من عينة عشوائية قوامها (١٦٤) مفردة، ولقد انتهت الدارسة إلى عدة نتائج من أهمها، تنوع المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة ما بين مخاطر اقتصادية وصحية واجتماعية، كما أن مؤسسات العمل تلعب دورًا مساعدًا في درء المخاطر المختلفة التي يتعرض لها الشباب في المجتمع المعاصر فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني الأخرى (نهى محمد أحمد: ٢٠١٩).

وثمة دراسة أخرى اهتمت بربط المخاطر الاجتماعية بالاستبعاد والتهميش الاجتماعي بعنوان (**مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع، تحليل سوسيولوجي**) حيث تناولت الدراسة المخاطر الناجمة عن الاستبعاد الاجتماعي من خلال رؤية سوسيوجية نظرية، حيث أوضحت الدراسة أن هناك مؤشرات للاستبعاد الاجتماعي تتمثل في الأزمات المالية التي تواجها الأسرة، والنقص الشديد في الاحتياجات الأساسية للإنسان، وظروف المسكن السيئ، ويمثل الاستبعاد الاجتماعي أحد أهم المخاطر على المجتمع، حيث الاتجاه إلى اللامبالاة أو العنف الموجه للمجتمع والمؤسسة الاجتماعية (هدى الديب وآخرون: ٢٠١٥).

ولقد حظى أسلوب إدارة المخاطر باهتمام العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية حيث حاول أحد البحوث بعنوان (**إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج جديد في سياسيات الرعاية الاجتماعية**) الوقوف على معنى نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية من حيث تحديد ماهية المفاهيم الأساسية في هذا النموذج ومكوناته وآليات تطبيقه ودمجه في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد ظهر هذا المفهوم في نهاية التسعينيات من القرن العشرين بعد تبنيه من قبل البنك الدولي، وذلك على اعتبار أنه نموذج يمكن عن طريق تطبيقه التقليل من آثار المخاطر المترتبة على الأزمات والكوارث المختلفة، التي قد تعيق تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية وتؤدي لزيادة حاجة مئات معينة من المجتمع للمساعدات (مجيدة الناجم: ٢٠١٤).

ولقد تناولت بعض الدراسات محاور مستخدمة لتناول قضايا العشوائيات، ففي دراسة معنونة (**العشوائيات كمباني اجتماعية ومادية**) أشار الباحثان "Ron Mahobit and Andfew Rooks" إلى أن المعدل السريع للتحضر يتسبب في مزيد من القلق الاجتماعي والسياسي في البلدان النامية أو الأقل تقدمًا من الناحية الاقتصادية نظرًا لأن العديد من هذه

البلدان تفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرة على توفير البيئة التحتية مثل الطرق والاسكان الميسور التكلفة والخدمات الاساسية مثل المياه والصرف الصحي، ولقد ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على ثلاث مداخل أساسية لدراسة المناطق العشوائية، المدخل الأول، استكشاف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمدخل الثاني، استكشاف الخصائص الفزيائية، وأخيرًا نمذجة الاحياء الفقيرة (Ron Mohabit and Andrew crooks: 2016).

وثمة دراسة أخرى تتناول **أثار ترقية الأحياء الفقيرة على العقد والتماسك الاجتماعي في منطقة كيبيرا بنيروبي**، وهي منطقة عشوائية بذلت جهود إنمائية كبرى لترقية سكك الأحياء الفقيرة، ومن ثم تهدف هذه الدراسة التي تقييم كيفية تأثير مثل هذه التدخلات الانمائية على العقد والتماسك الاجتماعي، ومن ثم تأثير ذلك على مدى مرونة واندماج سكان منطقة كيبيرا العشوائية من خلال دراسة مدى معالجة أنواع مختلفة من جهود ترقية الأحياء الفقيرة للمخاطر في كيبيرا، لاسيما حول الصراع والفيضانات ولقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة حيث ترى أن هذه التدخلات يمكن أن تقلل من مخاطر الصراع والجريمة وانعدام الأمن، وبالتالي تعزز المرونة في البيئات الحضرية شديدة الكثافة والمعقدة، وذلك من خلال ثلاث آليات مقترحة، أولها: العمليات التي تبنى العقد الاجتماعي مثل: التشاور الهادف مع سكان هذه المناطق وآليات المساءلة الاجتماعية، وثانيها، بناء رأس مال اجتماعي حر بين المجموعات العرقية وتجنب تقليل رأس المال الرابطة داخل المجموعات، أما الآلية فتمثال في دمج التدخلات القطاعية المختلفة. (Shrey a Mitra and other: 2017)

وفي هذا الإطار تساءلت إحدى الدراسات حول أثر تغير الظروف المعيشة لفقراء الحضر على مواجهة التهميش الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة معنوية **الانتقال من المستوطنات غير القانونية إلى المنازل مدعومة الملكية في تشيلي**، حيث ترى الدراسة أنه مع تغير الظروف المعيشية لفقراء الحضر بشكل كبير في شيلي في العقدين الماضيين من خلال برنامج ضخم للاستثمار في الاسكان المدعوم، أصبح هناك أكثر من مليون مواطن شيلي لديهم منازل مدعومة الملكية، ومن ثم انتقلوا من الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح وأصبحوا أصحاب عقارات، إلا أنه ومع هذا التحول فإن مشكلات ومخاطر مثل عنف الشباب، وتهريب المخدرات تتزايد في العديد من الأحياء، ومن ثم فإنه يبدوا أن ملكية المنزل لم تكن كافية للتغلب على التهميش والتفكك، وترى

الدراسة أنه في بعض الحالات يساهم الانتقال إلى مشاريع الاسكان المدعوم في زيادة وتيرة المشكلات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعنف والتفكك، والاختيار مدى صدق هذه المقولة ذهب الباحث إلى إنشاء ست مجموعات تركيز مع سكان سابقين في (لاتومادي بينا لولين) وهي أخر حي فقير في (سانتياجو) العاصمة، حيث يقارن السكان الذين انتقلوا من مدينة الصفيح والبيوت والأحياء العشوائية التي كانوا يعيشون فيها بأوضاعهم في ظل ملكية المنزل والضبط الاجتماعي والوصمة الاجتماعية. (Rodrigo Salcedo: 2012)

الواقع أن استراتيجيات التعامل مع المناطق العشوائية ومصادر المخاطر الاجتماعية والسياسية بها، كانت بمثابة أحد القضايا المهمة التي اهتمت بها عددًا من الدراسات السوسيولوجيا المعاصرة، وفي هذا الاطار تناولت دراسة معنونه **مشكلة العشوائيات: طرق متغيرة للحكومة الحضرية النيوليبرالية في المغرب**، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى: تسليط الضوء على العلاقة بين مختلف مراحل الليبرالية الجديدة في المغرب جنبًا إلى جنب مع الأساليب والتقنيات المحددة للحكومة الحضرية التي تم نشرها في محاولة للسيطرة على الأحياء الفقيرة وسكانها، وترى الدارسة أن فترة "دحر الليبرالية الجديدة" خلال حقبة الثمانيات، قد أدت إلى اصلاحات حاولت تدعيم سيطرة الحكومة على المناطق الحضرية للتعويض عن النتائج الاجتماعية السلبية للتكيف الهيكلي ولقد تزامنت الفترة اللاحقة مع طرح النيوليبرالية، مع محاولة إدارة وتنظيم سكان الأحياء الفقيرة من خلال أساليب جديدة لتدخل الدولة بينما عكست التطورات في الحكومة الليبرالية الجديد عملية تدريجية، تسارعت المخاوف الأمنية في المغرب بعد لحظتين تاريخيتين من العنف الحضري الخطير: أعمال الشعب عام ١٩٨١، والتفجيرات الانتحارية عام ٢٠٠٣ في الدار البيضاء، لذلك لا يمكن فهم التحولات السياسية الأخيرة في المغرب من حيث المصطلحات التي يوفرها السرد السائد الذي يربط التحرير الاقتصادي بالدمقرطة، بدلاً من ذلك فهي تعكس تحولاً عميقًا نحو الطرائق الاستبدادية الجوهرية للحكومة النيوليبرالية والتي تنكشف بوضوح على المستوى الحضري (Koenraad Bogaent: 2011).

أما فيما يتعلق بأساليب واستراتيجيات التعامل مع المناطق الهامشية والعشوائية في مصر، نجد أن ثمة ودراسة معنونه **التعامل مع الأحياء الفقيرة في مصر: التعلم من عوامل النجاح في الخبرات الدولية** اهتمت بتناول أساليب مواجهة العشوائية في مصر حيث كان الهدف من هذه

الدراسة هو تجميع وتحليل وتقديم المعلومات الحالية عن نهج الحكومة المصرية في التعامل مع العشوائيات للتمكن من تقييم هذه الجهود. وتمحورت سياسات الحكومة المصرية حول استراتيجيتين أساسيين استراتيجية الهدم والاخلاء وإعادة التوطين وكانت نسبيتها (٢٠%) من التدخلات، ولقد لجأت الدراسة إلى البحث في الخبرات الدولية في الدول النامية من أجل فهم عوامل نجاحها وإلقاء الضوء على مدى قابليتها للتطبيق في السياق المصري. ولقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل النوعي مثالاً نموذجيًا لنهج إعادة التوطين التي اعتمدته الحكومية المصرية، ولقد أجريت الدراسة الميدانية على منطقة مساكن عثمان في مدينة السادس من اكتوبر من خلال أسلوب المقابلات المعمقة مع السكان الذين تم نقلهم من منطقة ديوكا لمعرفة ما إذا كان تدخل الحكومة قد أدى إلى حل مشكلة الاسكان العشوائي أم لا ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن منهج الحكومة المصرية في إعادة التوطين ركز أكثر على محاولة القضاء على الأحياء العشوائية الفقيرة بدلاً من معالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى نمو المناطق العشوائية بما في ذلك الفقر الحضري، هذا النهج الذي أدى إلى جعل الفقراء سكان الأحياء الفقيرة والأكثر فقرًا، هم الأكثر تهميشًا، ولقد انتهت الدراسة إلى توصية أساسية تسلط الضوء على الحاجة السياسية والدعم المؤسسي لبرامج التدخل وتعزيز المشاركة المجتمعية وتبني منهج قائم على الحقوق يعترف بأن سكان المناطق العشوائية الفقيرة لهم نفس الحقوق مثل المواطنين الآخرين في المناطق الحضرية الرسمية (Sylvia Maher Habib: 2017).

ولقد اتجهت بعض الدراسات السوسيولوجية إلى محاولة فهم العلاقة بين العولمة انتشار المناطق العشوائية، حيث ذهبت إحدى الدراسات المعنونة (**العولمة والمناطق العشوائية: كيف تؤثر العولمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أنتشار المناطق العشوائية**)، حيث تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير العولمة على انتشار الأحياء الفقيرة في البدان النامية، وتنطلق هذه الدراسة في تناولها لهذه القضية من النظر إلى العولمة كظاهرة متعددة الأوجه، حيث تقسم العولمة إلى ثلاثة أبعاد فرعية تقليدية، العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الاجتماعية، كما تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن العولمة الاقتصادية من المرجح أن تزيد من انتشار الأحياء الفقيرة، بينما من المرجح أن تقلل العولمة السياسية والاجتماعية من ذلك، ولاختبار هذه الفرضيات استخدمت الدراسة مجموعة من البيانات الوطنية حول المناطق العشوائية

الفقيرة الحضرية في البلدان النامية التي تم تجميعها بواسطة (UN. Habitat) ومؤشر العولمة (KOF)، بالإضافة إلى مجموعة بيانات شائعة الاستخدام للعولمة تدعم الفرض التجريبي للدراسة والمتعلق بأن العولمة الاجتماعية والسياسية تقلل بالفعل من عدد سكان المناطق العشوائية الفقيرة في المناطق الحضرية، بينما تفاقم العولمة الاقتصادية من انتشار المناطق العشوائية الفقيرة في الأحياء الحضرية، كما تشير النتائج إلى أنه ينبغي النظر في جوانب متنوعة من العولمة فيما يتعلق بالأحياء الفقيرة. (Byung Won Woo, Hee, Jungjun: 2020)

الدراسة الراهنة في ضوء نتائج الدارسات السابقة:

- ربطت العديد من الدراسات السابقة بين المناطق العشوائية وسلوكيات العنف والعنف المضاد من خلال من أطلق عليه البعض (ثقافة العنف) (عشري رمضان عويس: ٢٠٢١) و (محمد أحمد العدوي: ٢٠١٥) و (أيمن القرانقيلي: ٢٠٢١).

- تناولت العديد من الدراسات إشكالية الخطورة الاجتماعية للمناطق العشوائية بالتركيز على مداخل التهميش والاستبعاد الاجتماعي (الرباعي عبد الغني، وآيث خدجو يوسف: ٢٠٢٠) باعتبارهما مدخلين لتشخيص مشكلات سكان هوامشي المدن، وباعتبار التهميش الاجتماعي إطارًا تفسيريًا لتبني سكان المناطق العشوائية ردودًا أفعال سلبية تجاه المجتمع واغترابا عن المدينة وأنماط الحياة بها (طالب عبد الرضا كيطان: ٢٠٢١) و (رياض تومي : ٢٠١٩) و (هدى الديب وآخرون: ٢٠١٥).

- اهتمت بعض الدراسات السابقة بالصورة النمطية للمناطق العشوائية لدى سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، ومصادر وتشكل هذه الصورة وتأثيراتها على أنماط العلاقات الاجتماعية مع سكان هذه المناطق (ذكرى إبراهيم: ٢٠١٦).

- ركزت بعض الدراسات السابقة على أساليب مواجهة الحكومات لمشكلات المناطق الحضرية وأساليب التعامل معها، حيث ركز البعض على الجهود المبذولة لترقية الاحياء الفقيرة (Shkey Mitra and other: 2017) بينما ركزت دراسة، أخرى على أثر الانتقال إلى مشاريع الاسكان المدعومة الملكية على زيادة وتيرة المشكلات

الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالعنف والتفكك (Redrigo Salcedo: 2012. (Byung wonwoo, Heejung: 2020)

ومن خلال مراجعة المنتج البحثي المتعلق بموضوع الدراسة يتبين أنه:

لم يحظى مدخل المخاطر الاجتماعية والسياسية بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين في قضايا العشوائيات سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي مما يحدو الباحث نحو الاهتمام بتطوير رؤية سوسيولوجية ليتناول المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية تناولاً شموليًا يوضح أبعاد قضية المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية والعوامل البنائية المؤدية إليها لاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير.

سادسًا: التوجه النظري للدراسة:

تعتبر قضية المخاطر الاجتماعية والسياسية من أهم القضايا التي يهتم الدرس السوسيولوجي المعاصر بتناولها وتحليلها نظرًا لما تمثله هذه الظاهرة من أهمية على المستوى التحليلي النظري، من ناحية، وعلى المستوى التطبيقي المجتمعي من ناحية أخرى ومن ثم فإن النظرية الاجتماعية لم تكن بمنائى عن الاهتمام بقضية المخاطر الاجتماعية وتأثيراتها البنائية على حركة المجتمعات وأنماط التفاعل بين الجماعات والطبقات الاجتماعية المختلفة.

ولقد حظيت قضية المخاطر او ما عرف على صعيد التحليل السوسيولوجي النظري "مجتمع المخاطر" باهتمام العديد من علماء الاجتماع، حيث تناول هذه القضية (بايون 2003) Bayone) و (لاش Lash وسارز نيكي Szersynesky، وآيان Wynne 1996 ودوجلاس ١٩٩٢، وأنطوني جيدنجز (Ulrich Bddk 1986) A. Giddens وأورليش بيك(Ulrich Bddk 1986) (Mirehandani Rekha: 2005) ومن ثم فقد تعددت المنظورات والمداخل النظرية التي تناولت هذه القضية وسوف تتطلق الدراسة الراهنة من تصور كلاً من "أورليس بيك وأنثوني جيدنجز" للمخاطر الاجتماعية والسياسية.

١- أورليش بيك والمخاطر الاجتماعية والسياسية:

يعتبر أورليش بيك من أشهر علماء الاجتماع الألمان المنظرين لمجتمعات ما بعد الحداثة حيث تتعدى إسهاماته في هذا المجال حدود النظرية الكلاسيكية التي استمرت لعقود طويلة من الزمن ولم تواكب الافرازات الجديدة لمجتمع ما بعد الحداثة وما أحدثته من تغيرات جذرية في مجال الظواهر والعلاقات والأفعال الاجتماعية، غير أن أورليش بك قد خرج عن السياق الفكري والمنهجي والاجتماعي المألوف وأسس موضوع جديد (المخاطر) كمدخل للدراسات السوسيولوجية المرتبطة بمجتمع ما بعد الحداثة، ومن ثم فإن أورليش بيك قد أصل تأجيلاً قاعديًا لدراسة المخاطر الاجتماعية يمكن أن يسهم في صياغة النظريات الاجتماعية لمجتمع ما بعد الحداثة.

ويرى أورليش بيك أن مجتمع المخاطرة قد ظهر في منتصف القرن العشرين، وهو مجتمعًا ساخطا على تبعات الحداثة السلبية وهو مجتمع يبحث في كيفية إدارة المخاطر (Risk Manjgement) بالوقاية والعلاج معًا مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها وإدارتها، وهو ما أسماه بـ (عقدة المخاطرة) أي مدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها، ولقد فرق أورليش بيك بين مجتمع المخاطرة ومجتمع المخاطر العالمي، حيث يتحدث عن مجتمع عالمي تنتشر فيه المخاطر في مختلف الأقطار.

أن مصطلح انعكاسية التحديث الذي أشار إليه أورليش بيك يعني أن التقدم والتطور الحاصل في جميع المجالات العملية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والذي كان يهدف إلى الرفاهية الاجتماعية قد أنعكس سلبًا على المجتمع وأصبح ينتج المخاطر التي تهدد مستقبل المجتمعات، فمعظم مستويات الثورة المادية في تاريخ البشرية هي الآية المحركات الرئيسية لإنتاج المخاطر في المجتمع (Darryl s. l. Jazuir: 2007).

لقد سعى أوليش بيك إلى فهم التحول في المواقف والمخاوف الاجتماعية من التحديث التي تخدم مصالح معينة وعلاقتها بالمؤسسات السياسية والاجتماعية بما في ذلك تقييم مضارة و أخطاره على الفرد والمجتمع، حيث أصبح هناك تخوف كبير وعدم ثقة في التكنولوجيا التي يحركها

الربح المادي، وذلك عكس النظريات السابقة التي قدمها ماكس فيبر واميل دوركايم وكارل ماركس والتي كانت تركز على التحول الاجتماعي والصراع الطبقي والمواجهات العنيفة والفشل المؤسسي والنظامي (جورج كتورة: ٢٠١٥).

ويعد الانتقال من المجتمعات الطبقية إلى مجتمعات المخاطر مدخلاً نظريًا مهماً اعتمدت عليه نظرية أورليش بيك عن مجتمع المخاطر، الذي يرى من خلاله ملامح النظام الرأسمالي في ظل العولمة، حيث برزت تناقضات الثروة المنتجة اجتماعيًا (حناوي عبد العزيز: ٢٠١٨).

ومن ثم فإن مجتمع المخاطر يتميز ببروز الفروق والتمايزات الطبقية بين أفراده بشكل واضح، كما أنه يعاني من المزيد من الاستقطاب سواء بين أدوار الرجل والمرأة، أو بين المتعلم والأمي.

وفي هذا الإطار يفرق أوليش بيك بين المخاطرة والأخطار، فالمخاطرة من وجهة نظره تعني التنبؤ بالأخطار والمخاطر واستشعارها، أي هي إمكانية أن تطرأ احداث وتطورات مستقبلية، ولكن إذا ما تحققت هذه المخاطرة بالفعل تحدث المخاطر والاخطار، فالمخاطرة حدث متنبأ بحدوته أما الكارثة فهي حدث فعلي. (السيد يسن وآخرون: ٢٠٠٠)

كما يفرق أورليش بيك بين نوعين من المخاطر، المخاطر محدودة النطاق التي لا تتعدى الفرد أو بعض المؤسسات الاجتماعية الصغيرة، ولا يمتد نطاقها لتدخل ضمن الشأن العام، والمخاطر ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتعدى نطاق مؤسسات الحماية والرقابة التقليدية (Ulrich Beck: 1996).

ويمكن في الأخير اعتبار مجتمع المخاطر العالمي ومصطلحًا لحقبة زمنية نعيشها في العالم المعاصر، وهو يختص بالتنظيم المجتمعي الفريد من نوعه للحداثة التي مرت بتجاربها الأولى في الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، وتواصل انطلاقها حاليًا ومن المحتمل أن تكتمل في الثلاثين أو الخمسين عامًا القادمة، وهو مصطلح نظريات مجتمعي يتضح معناه فقط في إطار نظرية الحداثة الانعكاسية، بوصفها نظرية التحول الذاتي للمجتمع الحديث حيث كان أورليش بيك مهتمًا بإيجاد تشخيص يسمح بإلقاء نظرة على المستقبل الذي بدأ يتبلور، كما تصور رتوش

العصر في بداية القرن الحادي والعشرين، الامر الذي لا يمكن أن ينجح دون الابتعاد عن الأفق المعيارية "للقومية المنهجية" وإستبدال إطار معياري مكتسب من ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي (أورليش بينك: ٢٠١٣).

والواقع أنه في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية تحولت من مجتمع الأمن إلى مجتمع المخاطرة، حيث تركت أثارًا على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبًا. وقد مست هذه التغيرات كل جوانب الحياة، وفي هذا الاطار يرصد أحد الباحثين خمسة ملامح رئيسية لخريطة التحولات العالمية لمفهوم مجتمع المخاطر. (السيد يسن: ٢٠١٥)

التحول المجتمعي القول الأول: الانتقال من النموذج المعرفي لمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي المجتمع المعلومات الذي نشأ عنه مجالاً عامًا جديدًا هو الغضاء الافتراضي الذي تتدفق منه المعلومات من خلال شبكة الإنترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.

التحول الثاني: الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة منها:

١- العولمة السياسية وشعاراتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية.

٢- العولمة الاقتصادية والتي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة تعبر عنها وتدعوا لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية التي تهدف إلى تحويل اقتصاديات الدول إلى اقتصاد سوق.

٣- العولمة الثقافية، وتعني بروز ثقافة كونية أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتصميم ثقافة السوق ولاستهلاك.

التحول الثالث: ويأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، أي بروز ظاهرة (مجتمع المخاطر).

التحول الرابع: وهو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

التحول الخامس: وهو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، وأبرزها "المسح العالمي للقيم"، الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأمريكي "إنجلهارت" مما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، ومن علامات هذا التغير ظواهر القرصة الالكترونية واستخدام الجماعات الارهابية لشبكة الإنترنت في التواصل.

ويؤكد أورليش بيك أن العولمة وإنسيابية التدفق وتخطي الحدود القومية تلعب دورًا واضحًا في عولمة المخاطر والأخطار، وتوسيع نطاق عدم الأمان المصطنع حيث عملت على عولمة المخاطر وتسجيل اللحظة "الكوزمويوليتاتية" اللاقومية ومع تراجع دور الدولة القومية بات ضروريًا أن يتم فهم المخاطر في سياق عالمي وهو ما يسميه بـ "الكوزموبوليتاتية المنهجية" بعدما كانت تفهم في سياق قومي داخلي "القومية المنهجية". (أورليش بيك: ٢٠١٣)

وينطلق أورليش بيك في نظريته من ثلاث منظورات وهي:

١- العولمة: حيث عملت على عولمة المخاطر والاخطار وتجسيد اللحظة اللاقومية ومع تراجع الدولة القومية أصبح من الضروري أن يتم فهم المخاطر في سياق عالمي بعد أن كان يتم فهمها في سياق قومي داخلي.

٢- التصوير والاخراج: وهو يعني أن المخاطرة أمر كارثي متوقع ومتنبأ به يتم إخراجه وتصويره بصفته موقفًا ذا مصداقية، ما يكسبه الصفة الحقيقة، فيشكل بصورة نمطية ذهنية في عقول الناس بأن الكارثة حاضرة بينهم، أي أن مستقبل الكارثة حاضرًا، الأمر الذي يهدف إلى منعها وتفاديها، والتصوير السينمائي للمخاطرة لا يعني تزوير الحقيقة من خلال تصوير مخاطر غير حقيقية، وإنما هو عرض سياسي إعلامي للجمهور حتى يدركوا مستقبل المخاطرة، ومنه يتم تفادي الوقوع في الكارثة من خلال التأثير على القرارات الحالية وحسن إدارة الوضع والتحكم فيه.

٣- **المقارنة بين المخاطر البيئية والاقتصادية والإرهابية:** حيث انطلق بيك في تحليله من ثلاث تصورات للمخاطر الكونية، وهي مخاطر بيئية ومخاطر اقتصادية مالية، ومخاطر الارهاب حيث اعتبر أن المخاطر البيئية والاقتصادية تحدث عن حسن نية، أما مخاطر

الارهاب فهي تحدث عن سوء نية، ويربط بيك كل هذه المخاطر بثقافة المجتمع الناشئة وفق ما أسماه (الادراك الثقافي للمخاطر) وهو أن كل مجتمع له تقيمه الخاص لمستوى المخاطر ودرجتها، وكلما قلت إمكانية تقدير الخطر اكتسب الأدراك الثقافي المتنوع للمخاطر ثقلاً أكبر (أورليش بيك: ٢٠١٣)

والواقع أن نظرية مجتمع المخاطرة تؤكد على وجود علاقة بين الفقر والمخاطر الاجتماعية والسياسية، حيث يعيش أكثر الفقراء في مناطق مليئة بالأخطار، هؤلاء الذين يجذبون اليهم العديد من المخاطر نتيجة أوضاعهم الاقتصادية السيئة وعدم قدرتهم على الاختيار من بين بدائل متاحة (أورليش بيك: ٢٠١٣).

ولقد أشار بعض الباحثين إلى أن المخاطر في الوقت الراهن تتميز بثلاث خصائص هي (John Allen and Nick Henry: 1997):

١- عدم التمركز حيث لا تقتصر أسبابها وآثارها على مكان ونطاق جغرافي محدد، كما أنها غير محددة زمانيًا.

٢- عدم قابليتها للتقدير، حيث لا يمكن حساب تداعياتها، فالأمر يتعلق بمخاطر افتراضية تعكس عدم المعرفة.

٣- عدم قابليتها للتعويض، حيث اعتمدت المخاطر الراهنة على مبدأ جديد هو الحماية الاجتماعية، بدلاً من التعويض الذي سار في المراحل السابقة لتطور النظام الرأسمالي العالمي.

ومن هنا يمكن القول أن العولمة الراهنة كشفت عن نمط جديد من المخاطر والتي لم تعد تقتصر على المخاطر البيئية والصحية فقط، بل اشتملت على سلسلة من التغيرات المترابطة والمتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة ومن هذه المتغيرات التغير في أنماط العملة وتزايد الاحساس بانعدام الأمن الوظيفي والثقافي (على ليلة: ٢٠١٥).

ومن ثم يمكن النظر إلى المخاطر الاجتماعية من عدة جوانب أساسية:

الجانب الأول: تمحور المخاطر الاجتماعية حول مجموعة من الاستقطابات والفجوات الاجتماعية، حيث تقف الجماعات في إطارها موقفًا عدائيًا وصراعيًا في مواجهة بعضها البعض، مما يمزق النسيج الاجتماعي ويعطل عملية انتاج رأس المال الاجتماعي.

الجانب الثاني: أن أغلب المخاطر الاجتماعية ينتج عن عدة متغيرات أساسية كتراجع دور الدولة عن مواجهة المخاطر التي تهدد الوجود الاجتماعي لمواطنيها أو لنوعية حياتهم.

الجانب الثالث: أن أغلب المخاطر الاجتماعية تتكثف على ساحة الأسرة باعتبارها الوحدة المحورية في بناء المجتمع.

الجانب الرابع: غياب المجتمع المدني وأنانية القطاع الخاص لتعويض عجز الدولة.

الجانب الخامس: افتقاد الارادة سواء على المستوى الفردي أو مستوى الجماعة أو المجتمع (علي ليلة: ٢٠١٥).

٢- أنثوني حيذنز والمخاطر في المجتمع العشوائي:

يعتبر أنطوئي جيزنز من أبرز علماء الاجتماع الذين أكدوا على العلاقة القوية بين العولمة والأخطار الاجتماعية، فكما يرى حيدنز فإن العولمة تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى تترك آثارها على جانب الحياة الاجتماعية جمعيها تقريبًا، غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها. ومن ثم يمكن دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من أخطار، فتغيرات كثيرة ناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر تختلف اختلافًا بينًا عما هو مألوف في العصور السابقة، لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما أخطار اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة (أنتوني جيدنز:٢٠٠٥). وفي هذا الإطار يرى (جيذنز) أن المخاطرة هي تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليًا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية كما أنها هي القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر علي التغير والذي يريد أن يحدد مستقبله ولا يتركه للتقاليد أو القوى الطبيعية (أنتوني جيدنز: ٢٠٠٣).

ويميز جيدنز بين نوعين من المخاطر:

١- المخاطر الخارجية: وهي المخاطر الآتية من الخارج أو من ثوابت التقاليد والطبيعة.

٢- المخاطر المصطنعة: وهي المخاطر التي أوجدها تأثير التطور المعرفي للعالم.

وهي مخاطر نمتلك تجربة تاريخية بسيطة في مواجهتها (أنتوني جيدنز: ٢٠٠٣). ومن ثم فإن مجتمع المخاطر المصطنعة هو مجتمع ملئ بالاستقطابات الاجتماعية حيث تتسع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، كما تزداد ومساحة التهميش الاجتماعي في هذه المجتمعات (انتوني جيدنز: ٢٠٠٥).

ولقد ربط أنتوني جيدنز بين المخاطر الاجتماعية والمجتمعات العشوائية، حيث يعتقد أن هذا النمط من المجتمعات الذي نشأ بفضل مخرجات العولمة وما أفرزته من سياسات وممارسات سلطوية فرضت التهميش على هذه المجتمعات فرضًا، يعتبرًا أرضًا حقبة لنمو الكثير من المخاطر الاجتماعية والسياسية التي تهدد استقرار وبقاء هذه المجتمعات أو المناطق العشوائية تلك المخاطر التي تكون هذه المجتمعات العشوائية سببًا فيها أو ضحية لها.

ويعتبر التهميش الاجتماعي تعبيرًا عن نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقًا لاعتبارات تقررها المنظومة وتعيد إنتاجها بصورة مختلفة، حيث يحرم كثير من الأفراد والجماعات في نطاق حياتهم اليومية فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق العامة (انتوني جيدنز: ٢٠٠٥).

ويربط البعض المناطق العشوائية بالاستبعاد انطلاقًا من تصور "إنتوني جيدنز" حيث ينظر إلى الاستبعاد الاجتماعي على أنه حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات، كالمشاركة في الانتاج والاستهلاك والعمل السياسي والمشاركة في الحكم والادارة والتفاعل الاجتماعي، والفرص التي تعزز الوصول إلى الموارد واستخدامها (هدى الديب، محمود سليمان: ٢٠١٥). ومن ثم فإن موضوع الاستبعاد الاجتماعي الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب ليس أمرًا شخصيًا، ولا راجعًا إلى تدني القدرات الفردية فقط، بقدرها ما هو حصاد

بيئة اجتماعية معينة، ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البيئة لوظائفها، وهو ليس موقفًا سياسيًا فقط ولا طبقيًا ولكنه جماع كل ذلك (حون هيلر وآخرون: ٢٠٠٧).

ويصنف "أنتوني جيدنز" أشكال الاستبعاد الاجتماعي إلى شكلين أساسين:

الأول الاستبعاد اللاإرادي لأولئك الذين يعيشون في قاع المجتمع معزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتجلها المجتمع، أما الثاني فهو الاستبعاد الإرادي حيث تتسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وتعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع "Compain's" كما تتسحب عن نظم الصحة العامة والتعليم والعام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير (أنتوني جيدنز: ٢٠٠٥).

ومن ثم يمكننا تناول العشوائيات والمناطق الهامشية كظاهرة تبدو كأنها منفصلة عن التكوين الاجتماعي – الاقتصادي القائم، وسكان هذه المنطقة باعتبارهم فئات اجتماعية ضحية لظروف اجتماعية – اقتصادية ليس لهم دخل في صنعها.

وبذلك فإن عملية التهميش يمكن النظر إليها من زاوية اعتبارها إحدى العمليات الرئيسية لأي نظام اجتماعي طبقي، فالقوى الاجتماعية صاحبة المصالح الرئيسية والنفوذ داخل النظام تمارس عمليتي الجذب والطرد باستمرار للحفاظ على تلك المصالح وهذا النفوذ (أماني مسعود: ٢٠١٥). وبناء على ذلك فإن التهميش عملية عمدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تمتثل لنمط من أنماط الاستغلال والتفاوت، وهو عملية مستمرة تجلب إليها أجيالاً جديدة، وتسهم بذلك في عملية إعادة الانتاج الاجتماعي، ويشعر أفرادها بالاغتراب وعدم القدرة على المقاومة، مستغرقين في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم. (اسماعيل قيرة: ٢٠٠٣)

والواقع أن طبيعة الأحياء السكنية تسهم في عمليات التهميش الاجتماعي لساكنيها من خلال عدد من المحاور:

الأول: تتسم الأحياء ببعض الخصائص الجوهرية الراسخة التي يصعب تغييرها ومن هذه الخصائص موقع الحي، البيئة التحتية للنقل والاسكان، والمقومات الاقتصادية، تلك الخصائص التي تؤثر على الأفراد من سكانها بشكل مباشر من خلال تقليل الفرص أو زيادة التحديات.

الثاني: تجرى عمليات تصنيف للسكان يتم من خلالها تركز الأفراد الأكثر حرمانًا في أسوأ الأحياء السكنية حالاً.

الثالث: تكتسب الأحياء السكنية سمات جديدة تعكس تركز الحرمان ومن هذه السمات، سمعة المنطقة وبيئتها، الخدمات والمرافق، مستويات الجريمة والاضطرابات، بعض جوانب الحياة الاجتماعية مثل التفاعل الاجتماعي ودرجات ثقة السكان في الحي (روث ليتون وآن بور: ٢٠٠٧).

وما أن يصبح أحد الأحياء السكنية الملاذ والأخير نجده يجتذب نوعين من البشر المحرومين، حيث يقطنها الأسر التي تعاني من المشكلات وهي تلك الأسر التي تعاني الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، حيث تقل احتمالات مشاركتهم في شبكة العلاقات الاجتماعية المحلية التي تعمل على بناء مصادر القوة في المجتمع المحلي، كما تقل أيضًا درجة مشاركتهم في مجموعة المعايير والقواعد التي يتبناها غالبية السكان، ولكن سلوكهم ليس بالضرورة عامل خلق مشكلات للآخرين، كما يقطنها الأسر التي تسبب مشكلات وهي تلك الأسر التي يخلق سلوكها مشكلات للآخرين، قد يكون ذلك نتيجة ما تقوم به من أفعال عمدية كارتكاب جرائم بحق الأخرين، أو بسبب أفعال غير عمدية كأحداث الضوضاء وترويج الآخرين (روث ليتون آن بور: ٢٠٠٧).

ومن ثم فإن الفئات الهامشية ترتبط بالفقر والحرمان المادي، وتقيم في المناطق المتخلفة ومدن الصفيح والأكواخ وأحياء واضعي اليد ذات المستوى السكني المنخفض، والتي تقوم في الغالب دون وجود حقوق ملكية واضحة تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس، برغم أنها مناطق ضيقة المساحة غير ملائمة للحياة والسكن بها، كما ترمز عادة إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة، وعدم المسئولية المجتمعية وعدم التكافؤ بين المواطنين.

ومن خلال استعراض ما طرحته نظرية مجتمع المخاطر لدى أورليش بيك وأنتوني جيدنز من محددات نظرية فيما يتعلق بالنظر إلى المناطق العشوائية أو الهامشية أو مناطق الاستبعاد الاجتماعي كمناطق خطورة اجتماعية سواء كانت هذه المناطق مصدرًا لإنتاج الخطر الاجتماعي، أو ضحية لعدد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يمكننا أن نطور عدد من القضايا النظرية التي تمثل إطارًا نظريًا للدراسة الراهنة:

١- تتناول نظرية مجتمع المخاطر المناطق العشوائية باعتبارها مصدرًا للمخاطر الاجتماعية والسياسية نتيجة للتركيبة الاجتماعية – الاقتصادية في هذه المناطق وما تعكسه من خصائص اجتماعية وثقافية لقاطني هذه المناطق.

٢- تنبثق المخاطر الاجتماعية والسياسية وفقًا لما ذهبت إليه نظرية مجتمع الخطر من الاستقطاب والفجوة الاجتماعية التي تبرز في المناطق العشوائية مما يولد مواقف صراعية وعدائية بين الجماعات الاجتماعية في هذه المناطق.

٣- تؤكد نظرية المخاطر الاجتماعية على أن تراجع دور الدولة في عملية تنمية المناطق العشوائية على نحو تهدد الوجود الاجتماعي لقاطني هذه المناطق يشكل أحد مصادر الخطورة الاجتماعية في هذه المناطق.

٤- تمثل المناطق العشوائية التي تعاني الحرمان الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية وتدنى مستويات المعيشة ومستوى الخدمات، أماكن وأطراً للتهميش والاستبعاد الاجتماعي يتجمع داخلها الفئات والجماعات التي تعاني التهميش، وبالتالي فإن هذه المناطق تمثل سياقًا اجتماعيا مؤاتيا لإنتاج وإعادة إنتاج العديد من المخاطر الاجتماعية.

٥- ربطت نظرية مجتمع المخاطر بين مخرجات العولمة وما أفرزته من سياسات وممارسات سلطوية وانتشار نطاق العشوائيات والمناطق العشوائية الهامشية بما تمثله من مخاطر اجتماعية وسياسية تهدد استقرار وبقاء هذه المناطق.

٦- إبرزت نظرية مجتمع المخاطر عدد من المؤشرات الاجتماعية والسياسية لقياس مستوى المخاطرة في المناطق العشوائية تأتي في مقدمتها فقدان القدرة على الحصول على العمل وتدني الفرص التعليمية، وتدني مستويات الرعاية الصحية، وضعف مستويات الأمن الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ارتفاع نسب المحرومون من الحماية الاجتماعية واعتبرت النظرية هذه المؤشرات بمثابة محركات نحو الانفجار والوصول إلى أعلى مستويات الخطر الاجتماعي والسياسي.

سابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- منهج الدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Deseriptive and analysis mothed ، بهدف التوصل إلى فهم أعمق لمدخلات المخاطر الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية ومؤشرات قياسها ومدى تأثيرها على المجتمع العشوائي محل الدراسة والمناطق المجاورة.

٢- أدوات البيانات:

أ) الوثائق والاحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصندوق تطوير المناطق العشوائية، ومنظمة اليونسيف، بالإضافة إلى المصادر الإحصائية من الأجهزة المحلية.

ب) استمارة الاستبيان التي تم إعدادها لمتابعة مصادر ومدخلات المخاطر الاجتماعية في منطقة الدراسة ومؤشرات قياس هذه المخاطر، وذلك من خلال عدد من المحاور الأساسية للاستبيان.

ج) الاخباريون: Informants حيث إستعان الباحث بعدد من كبار السن في منطقة الدراسة كإخباريين.

٣- مجـــالات الـــدراســـة:

أ) المجال البشري: يتمثل المجال البشري الدراسة في قاطني منطقة مساكن الغجر بمدينة بنها من الجنسيين (ذكور وإناث) والذين يقيمون بالمنطقة إقامة دائمة ولمدة لا تقل عن عام.

ب) المجال الزمني: امتدت الفترة الزمنية لتطبيق الدراسة الميدانية قرابة ثلاثة شهور، حيث قام الباحث بزيارات استطلاعية للمنطقة للتعرف على طبيعتها ونمط الحياة السائد بها، ثم تطبيق أداة الدراسة (الاستبيان) على العينة المختارة اعتبارًا من بداية شهر فبراير ٢٠٢١ حتى نهاية شهر أبريل ٢٠٢١.

ج) المجال الجغرافي: أجريت الدراسة الميدانية على منطقة مساكن الغجر، المعروفة حاليًا بمساكن الموالح، وهي إحدى المناطق العشوائية بمدينة بنها، التي يوجد بها ثلاث مناطق عشوائية (منطقة الحرس الوطني – منطقة مساكن طابا – منطقة مساكن الغجر)، وبصفة عامة يبلغ عدد سكان مدينة بنها نحو ١٧٤.٥١٨ نسمة وفقًا لتعداد ٢٠١٦. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: ٢٠١٧)

ومنطقة مساكن الغجر والتي قامت المحافظة بتعديل أسمها إلى منطقة مساكن الموالح في محاولة منها لتغيير الوصمة الاجتماعية التي التصقت بهذه المنطقة نظرًا لكونها مقرًا لاستقرار بعض جماعات الفجر، ومسرحًا لعدد من الممارسات الانحرافية لهذه الجماعات على مدى فترات زمنية طويلة، وتقع هذه المنطقة الآن على مقربة من بعض المناطق الحيوية والمهمة في مدينة بنها، على الرغم من أنها منذ أربعون عامًا كانت منطقة منعزلة بعيدة عن مراكز التحضر بالمدينة، إلا أن الزحف العمراني وامتداد الكتلة العمرانية للمدينة قد طوق هذه المنطقة وجعلها بؤرة داخل الإطار الحضري للمدينة.

وتمتد منطقة مساكن الموالح أو الغجر بمحاذاة الرياح التوفيقي من منطقة شركة مضارب الأرز شمالاً حتى خط سكة حديد القاهرة الزقازيق جنوبًا، ومن الرياح التوفيقي شرقًا حتى حدود مستشفى التأمين الصحي غربًا، ويبلغ عدد سكان منطقة مساكن الفجر (٢٠٠٠٠) ينتمون إلى

شرائح اجتماعية متدنية إلى جانب جماعة الغجر المشتغلون برعي الأغنام والأبقار وجمع القمامة والاتجار بها.

٤- عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة من قاطني منطقة مساكن الغجر قوامها (٢٠٠) مفردة، ثم إستبعاد (٢٠) استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، ولقد كان عينة الذكور (١٠٠ مفردة) بنسبة (٥٥.٦%) في حين بلغت عينة الاثاث (٨٠) مفردة بنسبة (٤٤.٤%) ولقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة كرة الجليد حيث تم اختيار أول مفردة في العينة وفقًا لضوابط محددة وصفها الباحث، ثم يقوم هو أو الأخباريون باقتراح أفرادًا آخرين تنطبق عليهم نفس المواصفات والضوابط والتي تتمثل في:

- ضرورة تنوع عينة الدراسة من حيث عدد من المتغيرات مثل (النوع، المهنة، الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي).
- اختيار عينة الدراسة من المقيمين بمنطقة مساكن الغجر إقامة دائمة وألا تقل مدة أقامتهم عن عام.

٥- خصائص عينة الدراسة:

أ) توزيع عينة الدراسة وفقًا للسن:

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للسن

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
٢٠	١٩	%١١

٢١- ٢٥	٤٠	%٢٢
٢٦- ٣٠	٤١	%٢٢.٧
٣١- ٣٥	٣٥	%١٩.٣
٣٦- ٤٠	٢٥	%١٣.٨
+٤٠	٢٠	%١١.٢
مجموع	١٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق تركز عينة الدراسة في الفئتين العمريتين (٢٦-٣٠) (٣١-٣٥) حيث بلغت نسبتها ٤٢% من إجمالي عينة الدراسة، يليهم من بلغت أعمارهم (٢٦-٤٠) بنسبة ١٣.٨%، في حين كانت أقل العينة تمثيلاً الذين ينتمون إلى الفئة (أقل من ٢٠) بنسبة ١١% و (أكبر من ٤٠) ١١.٢%.

جـدول (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للمهنة

المهنة	التكرارات	النسبـة المئـوية
لا يعمل / طالب	٢٥	%١٣.٩
موظف حكومي	١٥	%٨.٣
موظف قطاع خاص	١٦	%٩
عامل قطاع عام	١٩	%١٠.٦

عامل قطاع خاص	١٥	%٨.٣
حرفي	٢٠	%١١.١
بائع متجول	٢٠	%١١.١
ربة منزل	٥٠	%٢٧.٧
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

أوضحت بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة ربات المنزل بنسبة ٢٧.٧% من إجمالي عينة الدراسة، يليهم، فئة الطلبة ومن لا يعمل بنسبة ١٣.٩ %، ثم الحرفيون والباعة الجائلون بنسبة ١١.١% لكل منها – بينما اشترك الموظفون الحكوميون وعمال القطاع الخاص في نفس النسبة ٨.٣ % أما عمال القطاع العام فكانت نسبتهم ١٠.٦%، في حين كانت نسبة موظف القطاع الخاص ٩%.

جـدول (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	٦٠	%٣٣.٣
متزوج	٥٥	%٣٠.٦
أرمل	٤٢	%٢٢.٢
مطلق	٢٥	%١٣.٩
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة غير المتزوجين من عينة الدراسة إلى ٣٣% من إجمالي عينة الدراسة، في حين كانت نسبة المتزوجين ٣٠.٦ % أما نسبة الأرامل فكانت ٢٢.٢% في حين كانت نسبة المطلقين ١٣.٩%.

جـدول (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لعدد الأبناء

عدد الابناء	التكرارات	النسبة المئوية
لا يوجد ابناء	٦٠	%٣٣.٣
٣ –	٣٠	%١٦.٧
٣- ٥	٥٠	%٢٧.٨
٥ +	٤٠	%٢٢.٢
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

ويتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين ليس لديهم أولاد إلى ٣٣.٣% ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة غير المتزوجين إلى ٣٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة، أما بالنسبة لعينة الدراسة ممن لديهم أبناء يلاحظ ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن لديهم (٣- ٥) أبناء إلى ٢٧.٨ % من إجمالي عينة الدراسة، في حين كانت نسبة أفراد العينة الذين لديهم (أكثر من خمسة أبناء) ٢٢.٢%، مما يعزا إلى سيادة ثقافة الفقر على وعي عينة الدراسة والتي من أهم مؤشراتها ارتفاع معدل الانجاب لدى الأسر، ولعل ذلك يؤكد على صعيد آخر هيمنة مكونات الثقافة الريفية على المناطق العشوائية.

جــدول (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للمستوى التعليمي

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة المئوية
أمي	٥٠	%٢٧.٨
يقرأ ويكتب	٣٠	%١٦.٦
تعليم متوسط	٧٠	%٣٩.٠
مؤهل عالي	٣٠	%١٦.٦
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة ذوي التعليم المتوسط إلى٣٩% من إجمالي عينة الدراسة، تليها نسبة الأميون ٢٧.٨٥% من إجمالي العينة، بينما تساوت نسبة من يقرأون يكتبون والحاصلون على مؤهل عالي بنسبة ١٦.٦ % من إجمالي عينة الدراسة.

ولعل ذلك يفسر في ضوء التركيبة المهنية للسكان في منطقة الدراسة والتي يمثل ربات البيوت والحرفيون والباعة الجائلون نسبة ٤٩.٩% من إجمالي عينة الدراسة، وهي تلك المهن التي شغلها الاميون ومحدودي المستوى التعليمي.

ثانيًا: تفسير نتائج الدراسة الميدانية:

اهتمت الدراسة الراهنة بمناقشة نتائج البحث في ضوء معطيات الدراسة الميدانية بعد إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتفسير هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة، وفي ضوء المقولات والقضايا النظرية التي طرحتها نظرية المخاطر السياسية والاجتماعية "لأوليش بيك وأنتوني جيدنز".

١- مصادر الخطوة الاجتماعية (الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية والبيئة لساكني المناطق العشوائية):

ترتبط الخطوة الاجتماعية في جوهرها ومصادرها بطبيعة الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والبيئة للمناطق العشوائية باعتبارها بيئة خصبة لنمو بذور الخطر الاجتماعي والسياسية الذي يستمد وجوده الاجتماعي عن من هذه البيئات.

١-١ الخصائص البيئية لسكني المناطق العشوائية:

١-١-١ نـوع السكـن:

جــدول (٦)

يوضح نوعية السكن لدى عينة الدراسة

نوع السكن	العدد	النسبة المئوية
بلكات حكومية	٦٠	%٣٣.٣
منازل أهالي	٨٠	%٤٤.٤
عشش ومخيمات	٤٠	%٢٢.٣
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة من يقطنون منازل أهالي إلى ٤٤.٤% من إجمالي عينة الدراسة، يليهم من يقطنون البلكات الحكومية بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي العينة، في حين يأتي ساكني العشش والمخيمات بنسبة ٢٢.٣% وهم من جماعات الغجر رعاة الغنم والابقار الذين يقيمون إلى جوار ماشيتهم في الحظائر الجماعية بمنطقة الدراسة.

٢-١-١ نمـط السكـن:

جـدول (٧)

يوضح النمط السكني لدى عينة الدراسة

نمط السكن	العدد	النسبة المئوية
شقة مستقلة	١٢٠	%٦٦.٧
شقة مشتركة	١٠	%٥.٥
غرفة مشتركة	٥	%٢.٨
غرفة مستقلة	٥	%٢.٨
عشة	٤٠	%٢٢.٢
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة من يقطنون شقة مستقلة من عينة الدراسة إلى ٦٦.٧% في حين كانت نسبة من يقطنون شقة مشتركة ٥.٥%، في حين كانت نسبة من يقطنون غرفة مشتركة أو غرفة مستقلة متساوية، حيث كانت ٢.٨% لكلا النمطين، بينما نجد أن نسبة من يقطنون العشش ٢٢.٤%، ولعل ذلك نتيجة لنمط حياتهم المهنية التي تفرض عليهم هذا النمط السكني.

٣-١-١ مساحة السكن:

جدول رقم (٨)

يوضح مساحة السكن الذي تقيم فئة عينة الدراسة

مساحة السكن بالمتر المربع	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٥٠ م	٢٠	١١.١١
٥٠ – ٨٠ م	٦٠	٥٥.٦
٨٠ – ١٠٠ م	١٠٠	٣٣.٣
١٠٠ +	صفر	صفر
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة (٥٥.٦%) من إجمالي عينة الدراسة يقيمون في وحدات سكنية تتراوح مساحتها (٥٠ – ٨٠م٢) بينما تقطن (٣٣.٣%) من عينة الدراسة في وحدات تتراوح مساحتها بين (٨٠ – ١٠٠م٢)، في حين كانت نسبة من يسكن في وحدات ومساحتها أقل من (٥٠م٢) ١١.١%، ولعل هذه النسب تشئ بحالة السكن في المنطقة العشوائية والذي يعكس أوضاع التزاحم المكاني والاجتماعي في ظل ضيق فرص الحياة وارتفاع وتيرة الصراع الاجتماعي.

٤-١-١ عدد غرف السكن:

جــدول (٩)

يوضح عدد الغرف في المسكن

عدد الغرف	العدد	النسبــة المئـوية
غرفة واحدة	٢٠	%١١.١
غرفتين	١٠٠	%٥٥.٦
ثلاث غرف فأكثر	٢٠	%١١.١
غر مبين	٤٠	%٢و٢٢
المجموع	١٨٠	%١٠٠

أوضحت بيانات الجدول السابق فيما يتصل بعدد غرف المسكن لدى عينة الدراسة ارتفاع نسبة من يقطنون في غرفتين بنسبة ٥٥.٦%، بينما كانت نسبة من يقيمون في سكن مكون من غرفة واحدة، أو ثلاث غرف فأكثر متساوية (١١.١)، ولقد كانت نسبة فئة (غير مبين) (٢٢.٢%)، ولعل هذه الفئة تعود إلى ساكني العشش والمخيمات من جماعة الغجر الرعاة.

وتوضح هذه النسب ارتفاع معدلات التزاحم المكاني والاجتماعي لدى عينة الدراسة حيث تتركز معظم العينة في مساكن تتكون من غرفتين فقط، ولعل هذا يتفق مع طبيعة المخطط العمراني لمساكن الغجر الذي يتكون من بلكات سكنية تابعة لمجلس المدينة تتكون من وحدات سكنية عبارة عن غرفتين وصالة بالإضافة إلى أن منازل الأهلي عبارة عن منازل صغير مقامة على حوائط حمل ونادرًا ما تتعدى عدد الغرف بها غرفتين وصالة.

٥-١-١ وعي عينة الدراسة بوجود مرتبطة بالسكن:

جدول (١٠)

يوضح وعي عينة الدراسة بمشكلات السكن

هل هناك مشكلات سكن لديك؟	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٦٠	%٨٨.٩
لا	٢٠	%١١.١٠
مجموع	١٨٠	%١٠٠

من واقع بيانات الجدول السابق أكدت (٨٨.٩%) من عينة الدراسة على وجود مشكلات متعلقة بالسكن، في حين كانت نسبة من لا يرون ذلك (١١.١%) ولعل ذلك يؤثر على وعي وتصورات عينة الدراسة عن أوضاع السكن ومشكلاته في منطقة الدراسة.

٦-١-١ وعي العينة بأهم مشكلات السكن بمنطقة الدراسة:

جدول (١١)

يوضح مدى وعينة الدراسة بأهم مشكلات السكن

أهم مشكلات السكن	العدد	النسبة المئوية
تهالك المباني وقدمها	٨٠	٤٤.٤
ضيق المساحات	١٠٠	٥٥.٦

عدم ملائمة السكن من الناحية الصحية	٦٤	٣٥.٦
عدم وجود مدارس	٥٣	٢٩.٤
ارتفاع قيمة الإيجار	٩٣	٥١.٧
سوء حالة الصرف الصحي	٧٥	٤١.٧
عدم وجود مرافق	٢٥	١٣.٩
عدم وجود نقطة شرطة	١٠٠	٥٥.٦
عدم وجود غاز	٤٨	٢٦.٧
انتشار حظائر المواشي العشوائية	١٢٠	٦٦.٧
تحسب النسب على مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

وبالنظر في بيانات الجدول السابق نجد أن مشكلة انتشار حظائر المواشي العشوائية كانت أكثر المشكلات التي يعاني منها عينة الدراسة بنسبة (٦٦.٧%)، ولعل ذلك يعود إلى خطورتها على الصحة العامة من ناحية، وتهديدها لحياة سكان المنطقة من الناحية الأمنية نظرًا لتواجد أعداد من البلطجية والمشردين في هذه الحظائر، ولقد أفاد بعض الاخباريين في منطقة مساكن الغجر، بأن هناك حالات اعتداء عديدة تعرض لها سكان المساكن من هؤلاء الأفراد المتواجدين في حظائر المواشي.

ولعل ما يدعم ذلك أن (٥٥.٦%) من عينة الدراسة يرون أن من أهم المشكلات في منطقة المساكن هي عدم وجود نقطة شرطة، مما أدى من وجهة نظر الاخباريين إلى استفحال خطورة العناصر الاجرامية المتواجدة في المنطقة كما كانت مشكلة ضيق المساحات في الشقق من

أهم المشكلات من وجهة نظر العينة وذلك بنسبة (٥٥.٦%)، ولعل هذه المشكلة متزامنة مع مشكلة زيادة أعداد السكان في الوحدة السكنية تؤثر على المنظومة القيمية والأخلاقية لدى ساكني هذه الوحدات نتيجة للتراحم المكاني وانعدام الخصوصية الاجتماعية. ولقد كان وعي عينة الدراسة بخطورة حالة المباني وتهالكها مرتفعًا، حيث كانت نسبة من يرون ذلك (٤٤.٤%) كما كانت نسبة من يرون عدم ملائمة السكن من الناحية الصحية (٣٥.٦%) وتزامن ذلك مع شكوى (٥١.٧%) من عينة الدراسة من ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدات السكنية، حيث أكد أحد الاخبارين أنه على الرغم من سوء حالة السكن وتدهور صلاحيته من الناحية الصحية، إلا أن قيمة الإيجارات في مباني الأهالي مرتفعة جدًا، كما أن بعض ساكني وحدات الاسكان في المنطقة يقومون بتأجير هذه الوحدات للأفراد بمبالغ مرتفعة، ولعل في ذلك ما يشى بخلل المنظومة الإسكانية في منطقة الدارسة هذا الخلل الذي يعتبر أحد مؤشرات الخطورة الاجتماعية والسياسية في المناطق العشوائية.

ولقد كان عدم ملائمة الخدمات وعدم كفايتها أحد أهم المشكلات السكنية التي يعاني منها سكان مساكن الغجر، حيث ذهب (٤١.٧%) إلى سوء حالة الصرف الصحي، في حين ذهب (٢٩.١٤%) إلى عدم وجود مدارس بالمنطقة مما يضطر أبنائهم الانتقال إلى مناطق أخرى للالتحاق بالمدارس ما يعرضهم لمخاطر الطريق والمضايقات والتحرش من قبل عناصر داخل المساكن.

كما ذهب (٢٦.٧%) من عينة الدراسة إلى أن عدم وجود شبكة للغاز الطبيعي تعتبر أحد أهم المشاكل، لاسيما أن خطوط الغاز متواجدة على مقربة من منطقة المساكن، إلا أنه لم يتم التوصيل لهذه المنطقة.

ومن خلال قراءة النسب الواردة بالجدول السابق يتضح ارتفاع وعي عينة الدراسة بمشكلات السكن والتي تعتبر أحد مصادر تدني مستويات المعيشة وجودة الحياة بالمناطق العشوائية بصفة عامة، وبمنطقة الدراسة على وجه الخصوص.

٢-١-١ الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لساكني المناطق العشوائية:

يعتبر رصد الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لسكاني المناطق العشوائية مدخلاً مهما لتقدير مصادر المخاطر الاجتماعية والسياسية، حيث ينظر بصفة عامة إلى تدني الاوضاع الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية كأحد مصادر الخطر الاجتماعي والسياسي، وسوف نحاول فيما يلي رصد أهم الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لعينة الدراسة في منطقة مساكن الغجر من خلال عددًا من المتغيرات.

١-٢-١ الدخل الشهري لعينة الدراسة:

جدول (١٢)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب فئات الدخل بالجنيه

فئات الدخل بالجنية	العدد	النسبة المئوية
١٠٠٠-	٢٠	١١.١
١٠٠٠ -١٤٠٠	٤٠	٢٢.٢
١٥٠٠ – ١٩٠٠	٦٥	٣٦.١
٢٠٠٠ -٢٤٠٠	٣٥	١٩.٤
٢٥٠٠ – ٢٩٠٠	١٠	٥.٦
+ ٣٠٠	١٠	٥.٦
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم ما بين (١٥٠٠ -١٩٠٠) إلى (٣٦.١%)، بينما كانت نسبة فئة من يتراوح دخلهم ما بين

(١٠٠٠-١٤٠٠) جنيه (٢٢.٢%)، ثم فئة من يتراوح دخلهم ما بين (٢٠٠٠- ٢٤٠٠) جنيه بنسبة (١٩.٤%)، ثم من لا يزيد دخلهم عن (١٠٠٠) جنيه بنسبة (١١.١%) في حين كانت أقل النسب من نصيب من يتراوح دخلهم ما بين (٢٥٠٠ – ٢٩٠٠) و(أكثر من ٣٠٠٠) حيث كانت (٥.٦%) لكلا الفئتين من إجمالي العينة.

ويعكس هذا التوزيع انخفاض مستوى الدخل بصفة عامة لدى أفراد العينة حيث بلغت نسبة من يقل دخلهم عن (٣٠٠٠) جنيه (٩٤.٤%)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات السخط الاجتماعي وتنامي معدلات الجريمة نتيجة الرغبة في الحصول على الأموال لتلبية احتياجات الأسر، وقد أفاد عددًا من الاخباريين في معرض إجابتهم عن تساؤل للباحث حول تفسير تدني مستويات الدخول لدى جميع فئات مجتمع الدراسة بما فيهم جماعات الرعاة للماشية والأغنام لاسيما أن قطعان ماشيتهم وأغنامهم بأعداد كبيرة وأنه من المتوقع أنتكون دخولهم من ربع هذه القطعان مرتفعة وأفادوا بأن هؤلاء الرعاة لس ملاكًا لهذه القطعان وأن ملاك هذه القطعان الماشية والأغنام أثرياء يقيمون في مناطق أخرى خارج المساكن ويقومون بدفع هذه الماشية لهؤلاء الرعاة البؤساء الذين يتقاضون رواتب شهرية نظير رعيهم لها وأن البلطجية الذين يقومون بحراسة هذه القطعان يحرسونها أولاً من هؤلاء الرعاة حتى لا يتعدون عليها بالسرقة والنهب.

ومن الواضح أن أوضاع التهميش والبؤس الاجتماعي التي تسم منطقة مساكن الغجر كمنطقة عشوائية تعزز آثار ومخاطر تلتهم ساكني هذه المناطق قبل أن تمتد إلى المجتمع المحيط.

٢-٢-١ وعي عينة الدراسة بمدى كفاية الدخل الشهري:

جدول (١٣)

يوضح مدى وعي عينة الدراسة بمدى كفاية الدخل

هل دخلك كاف لك	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٦٠	%٨٨.٩

لا	٢٠	%١١.١
مجموع	**١٨٠**	**%١٠٠**

وتشير بيانات الجدول السابق ارتفاع وعي عينة الدراسة بتدني مستوى أجورهم وعدم كفايتها لتلبية احتياجات أسرهم، حيث ذهب إلى ذلك (٨٨.٩%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين لم يرى كفاية الدخل بالنسبة لهم سوى (١١.١%)، ولعله من المثير للتساؤل أن هناك نسبة ولو ضئيلة من عينة الدراسة يرون أن دخلهم كاف على الرغم من انخفاض معدلات الأجور بصفة عامة لدى سكان المنطقة، ولعل ذلك يفسر في ضوء سيادة قيم القدرية والرضا بالمقسوم كمكون أساسي من مكونات الثقافة التقليدية التي تهمين على مثل هذه المناطق هذا من ناحية، وربما من ناحية أخرى وجود دخول أخرى غير منظورة لدى عدد من شرائح العينة لا يمكن احتسابها في مستويات الدخل الظاهرة لأفراد هذه الشرائح.

٣-٢-١ رضا عينة الدراسة عن مستوى المعيشة:

جدول (١٤)

يوضح مدى رضا عينة الدراسة عن مستوى المعيشة

أنت راض عن مستوى معيشتك	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	٨	٨	٢	٢.٥	١٠	٥.٦
لا	٨٨	٨٨	٧٨	٩٧.٥	١٦٦	٩٢.٢
إلى حد ما	٤	٤	–	–	٤	٢.٢
مجموع	١٠٠	١٠٠	٨٠	١٠٠	١٨٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة عدم الرضا عن مستوى المعيشة لدى عينة الدراسة من الذكور والإناث حيث كانت لدى الذكور (٨٨%)، بينما كانت لدى الإناث (٩٧.٥%) ومن ثم فإن النسبة الإجمالية لعدم الرضا كانت (٩٢.٢%)، بينما كانت نسبة الرضا

لا تتعدى (٨%) لدى الذكور و (٢.٥%) لدى الإناث، بينما كانت النسبة الاجمالية للرضا لدى عينة الدراسة (٥.٦%).

وتشير المعالجات الاحصائية وفقًا لمعامل كا[٢] إلى عدم وجود فروق ذا إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالرضا عن مستوى المعيشة، ولعل ذلك يتفق مع ذهبت إليه دراسة (الدباغي عبد الغني، أيت خديجو ٢٠٢٠)

٤-٢-١ رضا عينة الدراسة عن الإقامة بمساكن الغجر:

جدول (١٥)

يوضح مدى رضا عينة الدراسة عن الإقامة في مساكن الغجر

هل أنت راض عن حياتك في منطقة مساكن الغجر	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	١٠	١٠	١٥	١٨.٨	٢٥	١٣.٩
لا	٨٥	٨٥	٦٥	٨١.٢	١٥٠	٨٣.٣
إلى حد ما	٥	٥	–	–	٥	٢.٨
مجموع	١٠٠	١٠٠	٨٠	١٠٠	١٨٠	١٠٠

يتضح من قراءة بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة عدم الرضا لدى عينة الدراسة عن الإقامة بمساكن الغجر، حيث بلغت النسبة (٨٥%) لدى الذكور و(٨١.٢%) لدى الإناث، ومن ثم فإن النسبة الإجمالية لعدم الرضا بلغت (٨٣.٣%)، بينما كانت نسبة الرضا لا تتعدى (١٠%) لدى الذكور و (١٨.٨%) لدى الإناث، في حين كانت النسبة الإجمالية للرضا لدى عينة الدراسة لا تتعدى (١٣.٩%).

ومن ثم فإن دراسة الخصائص الاجتماعية- الاقتصادية لساكني منطقة مسكان الغجر تكشف عن تدني مستويات المعيشة لقاطني هذه المناطق كسمة أساسية من سمات المناطق

العشوائية التي تعتبر مصدرًا من مصادر المخاطر الاجتماعية والسياسية، ولعل ذلك يفسر في ضوء ما ذهب إليه أورليش بيك في نظرية مجتمع المخاطر من تأكيد لدور العوامل البيئية والاقتصادية في تجسيد مجتمع المخاطر.

٢- سمات وخصائص النمط العشوائي في مساكن الغجر:

جدول (١٦)

يوضح أوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة حول سمات وخصائص النمط العشوائي في مساكن الغجر

السمات	الاستجابات	نعم	لا	إلى حد ما	الوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
التعليم السيء	ك	١٥٠	١٥	١٥	٢.٧٥	قوية	٣٨.٤٠	دالة	١
	%	٨٣.٣	٨٣.٣	٨.٣					
	و، ن	٠.١٠٢	٠.٠٢٣	٠.٠٢٣					
الصحة المعتلة	ك	١٢٠	٣٥	٢٥	٢.٤٥	قوية	١٥.٥٠	دالة	٦
	%	٢١.٧	١٩.٤	١٣.٩					

	و، ن	٠.٠٨١	٠.٠٤٧	٠.٠٣٧				
السكن غير الصحي	ك	١٣٥	٣٠	١٥				
	%	٧٥	١٦.٧	٨.٣	٢.٦٠	قوية	٣٥.٥٠	دالة	٣
	و، ن	٠.١	٠.٠٣٨	٠.٠١٤				
البيئة الملوثة	ك	١٢٥	٣٥	٢٠				
	%	٦٩.٤	١٩.٤	١١.٢	٢.٥٠	قوية	٢٧.٠	دالة	٤
	و، ن	٧٥.١	١٦.٢	٠.٠٤٢				
الخدمات السيئة	ك	١١٠	٥٠	٢٠				
	%	٦١.٠	٢٧.٠	١٢.٠	٢.٤٨	قوية	١٦.٢٠	دالة	٥
	و، ن	٠.٠٧٥	٠.٠٤٠	٠.٠٢٠				
زيادة عدد السكان	ك	٢٥	١٢٠	٣٥	٢.٢٠	متوسطة	٤.٧٥	غير دالة	٧

	%	١٣.٨	٦٦.٧	١٩.٥				
	و، ن	٠.٠١٨	٠.١١٥	٠.٠٩٥				
البطالة وتقلص فرص العمل	ك	١٤٠	٥	٣٥				
	%	٧٧.٨	٢.٨	١٩.٤	٢.٧٠	قوية	٣٥.٥٥	دالة	٢
	و، ن	٠.٩	٠.٠٠٦	٠.٠٤٨				

تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتصل بأوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة حول سمات وخصائص النمط العشوائي في منطقة مساكن الغجر، إلى ارتفاع الوسط المرجح لعدد من السمات والخصائص التي ترى عينة الدراسة أنها تسم الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة، حيث لوحظ ارتفاع الوسط المرجح لخاصية "التعليم السيئ" ليصل (٢.٧٥) كخاصية دالة، حيث كانت قيمة كا^{٢} (٣٨.٤٠)، ولعل ذلك يؤكد على وعي العينة في منطقة الدراسة بسوء مستوى التعليم في المنطقة وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة العملية الدراسية مع مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخول لدى معظم عينة الدراسة ثم تلي ذلك سمة (البطالة وتقلص فرص العمل) بمتوسط (٢.٧٠) كسمة من سمات النمط العشوائي في منطقة الدراسة، حيث كانت قيمة كا^{٢} (٣٥.٥٥) والتي تعتبر دالة إلى حد كبير تعكس وعي عينة الدراسة بتفشى ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة بين قاطني منطقة مساكن الغجر وخاصة بين الشباب حيث يقل عرض العمل مع تزايد الطلب عليه.

ويأتي (المسكن غير الصحي) في المرتبة التالية من بين سمات عشوائية منطقة الدراسة حيث كان الوسط المرجح لهذه نسمة (٢.٦٠) وهي سمة دالة، حيث كانت قيمة كا^{٢} (٣٥.٥٠)، مما يعكس معاناة العينة من عدم ملائمة السكن من الناحية الصحية نتيجة تدني مستوى الخدمات

(المياه والصرف الصحي) وانتشار القمامة في كثير من شوارع المنطقة ولعل ذلك ما يتفق مع استجابة عينة الدراسة بالنسبة للسمة الرابعة من سمات المنطقة(البيئة الملوثة)، حيث كان وسطها المرجح (٢.٥٠) وقيمة كا^{٢} (٢.٧٠) إلى جانب الخدمات السيئة التي كان وسطها المرجح (٢.٤٨) وقيمة كا^{٢} (١٦.٢٠)، ومن ثم فإن البيئة الملوثة والخدمات السيئة كسمتان من سمات المنطقة العشوائية كانتا عاملاً محددًا لوعي عينة الدراسة بسوء حالة السكن والنظر إليه كمسكن غير صحي.

ولقد جاءت (الصحة المعتلة) في الترتيب السادس من حيث العشوائية في منطقة الدراسة، حيث كان وسطها المرجح (٢.٤٥) وقيمة كا^{٢} (١٥.٥٠)، وعلى الرغم من أنها تأتي في المرتبة السادسة في استجابة العينة، إلا أن ذلك لا يعني عدم وعي عينة الدراسة بالمشكلات الصحية في المناطق العشوائية بقدر ما يعني أنها ليست مشكلة في حد ذاتها بقدر ما هي نتاجًا لمشكلات أخرى أهم مثل "المسكن غير الصحي" والبيئة الملوثة" و "الخدمات السيئة" فهذه المكونات الثلاث هي التي تؤدي إلى اعتلال الحالة الصحية لساكني هذه المنطقة

أما خاصية "زيادة عدد السكان" كسمة من سمات المنطقة العشوائية فقد جاءت في الترتيب السابع حيث كانت خاصية غير دالة، حيث كان وسطها المرجح (٢.٢٠) وكانت قيمة كا^{٢} (٤.٧٥) وعلى الرغم من عدم قوة الخاصية كاستجابة من عينة الدراسة، إلا أنها يمكن أن تفسر في ضوء نظر معظم العينة إلى الانجاب وزيادة أفراد الأسرة نظرة إيجابية، حيث يعتبر الأبناء مصدرًا للقوة الاجتماعية والاقتصادية ولعل هذا نتيجة هيمنة الثقافة الريفية وثقافة الفقر في هذه المناطق ولعل ذلك يتفق مع ما ذهبت إليه عددًا من الدراسات السابقة، من وجود نمط حياة مختلف اجتماعيًا وثقافيًا للمناطق العشوائية (رياض تومي: ٢٠١٩)، و(هدى الديب وآخرون: ٢٠١٥) ومن الواضح أن هذه المقولات تجد لها إطارًا تفسيرًا في رؤية "أنتوني جيدنز" حول سمات وخصائص مجتمع المخاطر المصطنعة الذي يتسم بالاستقطابات الاجتماعية، واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء واتساع مساحة التهميش الاجتماعي.

٣- مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في مساكن الغجر:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وعي عينة الدراسة بعدد من المؤشرات الخاصة القائمة بالفعل في منطقة الدراسة والتي تعكس حالة من الخطورة الاجتماعية والسياسية، ويوضح الجدول التالي مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية بمنطقة مساكن الغجر.

جـــدول (١٧)

أوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة لمؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في منطقة مساكن الغجر

المؤشرات	الاستجابات				الوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
		نعم	لا	إلى حد ما					
العنف المتفشي	ك	١٥٥	٥	٢٠	٢.٨٠	قوي	٢٧.٠	دالة	٣
	%	٨٦.١	٢.٨	١١.١					
	و، ن	٠.١٢	٠.٠٣٨	٠.٠٢٢					
السطو على الممتلكات العامة	ك	١٠٠	٢٥	٥٥	٢.٥٥	قوي	٢٣.١	دالة	٦
	%	٥٥.٦	١٣.٩	٣٠.٦					
	و، ن	٠.٠٨٠	٠.٠٣٧	٠.٠٥٥					
انتشار البلطجة	ك	١٦٥	٥	١٠	٢.٨٥	قوي	٢٨	دالة	١
	%	٩١.٧	٢.٨	٥.٦					
	و، ن	٠.١	٠.٠٣٨	٠.٠٢٨					
تجارة المخدرات	ك	٩٠	٥٠	٤٠	٢.٢٠	متوسط	١٢.٠	غير دالة	٨
	%	٥٠	٢٧.٨	٢٢.٢					
	و، ن	٠.٠٩٣	٠.٠٧٤	٠.٠٦٣					
المشاجرات اليومية	ك	١٦٠	١٥	٨	٢.٨٢	قوي	٢٧.٨	دالة	٢
	%	٨٨.٩	٨.٣	٢.٨					
	و، ن	٠.١١	٠.٠١٨	٠.٠٣٨					
التحرش بالإناث	ك	٨٠	٨٠	٢٠	٢.١١	متوسط	١١.٥٨	غير دالة	٩
	%	٤٤.٤	٤٤.٤	١١.٢					
	و، ن	٠.٠٩٠	٠.٠٩٠	٠.٠٢٢					
الإساءات اللفظية	ك	١٤٥	٢٥	١٠	٢.٧٥	قوي	٢٦.٠	دالة	٤
	%	٨٠.٦	١٣.٩	٥.٥					
	و، ن	٠.٢١	٠.٠٣٧	٠.٠٢٨					

احتراف التسول	ك	١٢٠	٤٠	٢٠	٢.٦٥	قوي	٢٥.٣	دالة	٥
	%	٦٦.٧	٢٢.٢	١١.١					
	و، ن	٠.١٧	٠.٠٦٣	٠.٠٢٢					
الزوايا غير المرخصة	ك	١٣٥	١٥	٣٠	٢.٤٠	قوي	٢٥	دالة	٧
	%	٧٥	٨.٣	١٦.٧					
	و، ن	٠.٣١	٠.٠١٨	٠.٠٥٨					
اقتصاد التواجد الأمني	ك	١٤٠	١٥	٢٥	٢.٥٠	قوي	٢٦	دالة	٤م
	%	٧٧.٨	٨.٣	١٣.٩					
	و، ن	٠.٣١	٠.٠١٨	٠.٠٣٧					

وتشير بيانات الجدول السابق فيما يتعلق بأوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة لمؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية بمساكن الغجر، إلى ارتفاع الوسط المرجح لعدد من مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية والتي ترى عينة الدراسة أنها قائمة بالفعل في منطقة مساكن الغجر، حيث جاء مؤشر "انتشار البلطجة" في المرتبة الأولى ولقد بلغ الوسط المرجح له (٢.٨٥) كمؤشر دال على الخطورة الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة حيث كانت قيمة كا٢ (٢٨) ومن الملاحظ وجود حالة من الإنسان بين استجابات عينة الدراسة، حيث جاء مؤشر "المشاجرات اليومية" في المرتبة الثانية، وكان وسطها المرجح (٢.٨٢)، وقيمة كا٢ (٢٧.٨)، بينما كان مؤشر (العنف المتفشي) في المرتبة الثالثة، حيث كان وسطة المرجح (٢.٨٠) كمؤشر دال على المخاطر الاجتماعية والسياسية ولقد كانت قيمة كا٢ (٢٧)، ومن الملاحظ ارتباط المؤشرات الثلاث في ذهنية عينة الدراسة كمؤشرات للمخاطر الاجتماعية والسياسية في منطقة الدراسة، وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات من أن عنف الشارع في المناطق العشوائية يعكس نوعًا من المواجهة مع حالة التهميش التي يعيش في ظلها قاطني هذه المناطق. (أيمن القرنفيلي: ٢٠١٠)

ولقد جاء مؤشر "الاساءات اللفظية" في المرتبة الرابعة، حيث كان وسطه المرجح (٢.٧٥) وبلغت قيمة كا٢ (٢٦) ومن ثم فإن المؤشرات الأربع تعكس ثقافة السلوك العشوائي، وما تحمله من متضمنات يعكسها سلوك الأفراد بها، ولقد أكدت عينة الدراسة مدى وعيها بهذه المؤشرات ولقد تأكدت هذه النتائج بالنظر إلى البيانات الاحصائية عن الجرائم والجنح والمخالفات المقيدة

ضد أشخاص ينتمون إلى منطقة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من واقع سجلات مديرية أمن القليوبية، وبندر بنها والتي يبرزها الجدول التالي:

جدول يوضح أعداد ونسب المحاضرة المحررة ضد المعتمين بمساكن الغجر حسب نوع المحضر (ذكور وإناث).

نوع المحضر	ذكور		إناث		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
مشاجرة	٢٠	٦٠.٦	١٣	٣٩.٤	٣٣	٢٢
قتل	٥	٨٣.٣	١	١٦.٧	٦	٤
اختطاف	١	١٠٠	–	–	١	٦
تسول	٣٠	٣٥.٣	٥٥	٦٤.٧	٨٥	٥٦.٧
اتجار في المخدرات	٢٠	٨٠	٥	٢٠	٢٥	١٦.٧
الجملة	٧٦	٥٠.٦	٧٤	٤٩	١٥	١٠٠

المصدر: (مديرية أمن القليوبية: بندر بنها، مايو: ٢٠٢١)

وتدعم بيانات هذه الجدول استجابات عينة الدراسة والتي تؤكد مؤشرات الخطورة الاجتماعية والسياسية لمنطقة مساكن الغجر، حيث أتضح من الجدول أن جرائم التسول والمشاجرات هما أكثر الجرائم انتشارًا في منطقة الدراسة، تليها الاتجار في المخدرات وجرائم القتال، ومما يؤكد الدور الذي تلعبه بيئة التهميش والاستبعاد من أدوار في خلق منابع ومصادر المخاطر الاجتماعية وتجسيدها في بيئة المجتمعات العشوائية.

ولقد أشارت عينة الدراسة إلى "احتراف التسول" كأحد مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في منطقة الدراسة، حيث جاء في المرتبة الخامسة، وكان الوسط المرجح له (٢.٦٥)، وقيمة كا^{2} (٢٥.٣)، وربما جاء ترتيب احتراف التسول في المرتبة الخامسة بالنسبة لوعي عينة الدراسة على الرغم من أن التقارير الأمنية تشير إلى أنها في المرتبة الاولى بالنسبة للمخاطر، نظرًا لأن المتسولين والمتسولات من أبناء هذا الحي لا يمارسون التسول فيه وإنما في أحياء المدينة الأخرى، مما يجعل وعي أفراد العينة به كمؤشر من مؤشرات الخطورة الاجتماعية منخفضًا إلى حد ما.

ثم يأتي مؤشر "السطو على الممتلكات العامة" في المرتبة السادسة في ترتيب عينة الدراسة لمؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية، حيث كان الوسط المرجح له (٢.٥٥)، وقيمة كا^{2} (٢٣.١)، وفي معرض تفسيرهم لمفهوم الممتلكات العامة ذهب أحد الأخباريين إلى القول أن هناك البعض من الأفراد في المنطقة يقومون بالاستيلاء على الأرصفة وإنشاء مقاهي صغيرة أو أكشاك لبيع البقالة، والبعض الآخر يستولى على ساحات في منتصف الحي واستخدامها كحظائر للماشية والأغنام، ومن ثم فإن مظاهر الاستيلاء على المال العام مرتبط بطبيعة المنطقة وما تتيحه من فرص لهذا الاستغلال.

ويأتي في المرتبة السابعة مؤشر "الزوايا غير المرخصة" كمؤشر للمخاطر الاجتماعية والسياسية حيث كان الوسط المرجح (٢.٤٠) وقيمة كا^{2} (٢٥) ولعل هذا يعكس وعي عينة الدراسة بخطورة الزوايا الصغيرة غير الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف والتي تكون في أغلب الأحيان مجالات لهيمنة أئمة وخطباء ذوي توجهات أيديولوجية وفكرية ربما تكون مناهضة للفكر الوسطي،

ومتبينة لأفكار التشدد والتعصب الديني التي تعتبر المنبع الرئيسي لممارسات الارهاب والعنف الديني.

اما مؤشر "تجارة المخدرات" فجاء في المرتبة الثامنة، حيث كان الوسط المرجح (٢.٢١) بقوة متوسطة، وكانت قيمة كا٢ (١٢) وهي غير دالة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر "التحرش بالأناث" الذي جاء في المرتبة التاسعة حيث كان الوسط المرجح لهذا المؤشر (٢.١١) بقوة متوسطة وكانت قيمة كا٢ (١١.٥٨) وهي غير دالة، وربما يرجع الانخفاض النسبي لاستجابات عينة الدراسة بالنسبة لهذين المؤشرين إلى إحساس قطاع من عينة الدراسة الوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بالمنطقة نتيجة لانتشار هذين الممارستين اللتين تعتبران خروجًا عن المعاير الاجتماعية والقيم المتعارف عليها في الثقافات التقليدية مثل تلك السائدة في منطقة الدراسة كمنطقة عشوائية، ولعل ذلك يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة (طالب عبد الرضا كيطان: ٢٠٢١) أنه من أهم مؤشرات المخاطر في المجتمعات المهمشة والعشوائية تحول المهمشين إلى فئات تمتهن ردود فعل سلبية ضمن عالم خفي Under world قد يعرض أمن المدينة للخطر.

وبصفة عامة يمكننا تفسير وعي عينة الدراسة بمؤشرات المخاطر الاجتماعية في ضوء نظرية أوريش بيك، وخاصة ما أسماه "الأدراك الثقافي للمخاطر" حيث يربط بيك كل هذه المخاطر بثقافة المجتمع الناشئة حيث أن كل مجتمع من وجهة نظره له تقييمه الخاص لمستوى المخاطر ودرجتها وترتيبها، فكلما قلت إمكانية تقدير الخطر اكتسب الادراك الثقافي المتنوع للمخاطر ثقلاً أكبر.

تاسعًا: النتائج العامة للدراسة:

ولقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي تساعد على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها الرئيسية ويمكن استعراض أهم هذه النتائج على النحو التالي:

١- في معرض الإجابة على تساؤل الدراسة الأول ومضمونه: ما أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة مساكن الغجر بمدنية بنها؟ كشفت نتائج الدراسة عن:

انخفاض وتدني المستويات الاجتماعية- الاقتصادية للمناطق العشوائية ولاسيما منطقة الدراسة (مساكن الغجر)، مما يؤدي إلى إفراز بيئة اجتماعية واقتصادية وأيكولوجية مواتية لإنتاج المخاطر الاجتماعية والسياسية بأشكالها المختلفة.

٢- أوضحت نتائج الدراسة إرتفاع وعي العينة بمصادر الخطورة الاجتماعية والسياسية في منطقة مساكن الغجر المتمثلة في سوء وانخفاض كفاءة الخصائص البيئية والايكولوجية لقاطني منطقة مساكن الغجر، مما يجعلها مصدرًا للتهديد الاجتماعي والسياسي في المجتمع بصفة عامة.

٣- فيما يتصل بالإجابة على التساؤل الثاني ومضمونه (ما سمات وطبيعة العشوائية في منطقة مساكن الغجر العشوائية؟ كشفت نتائج الدراسة ما يلي:

- تكون وعي اجتماعي متكامل بأهم السمات والخصائص التي تسم مجتمع الدراسة وتخلق منه بيئة ملائمة لانتشار المخاطر الاجتماعية والسياسية، حيث كانت "الصحة المعتلة والتعليم السيئ والمسكن غير الصحي" أحد أهم هذه السمات.

هيمنة وسيادة عناصر ومكونات الثقافة التقليدية (الريفية) في منطقة الدراسة، عما ترك تأثيرًا واضحًا على وعي عينة الدراسة بخصائص وسمات النمط العشوائي في منطقة مساكن الغجر.

٤- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث، ومؤداه " ما أهم مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في منطقة مساكن الغجر؟ خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- إن هناك عددًا من المؤشرات ترتبط بوحدة عضوية موضوعية ذات دلالة قوية تعكس وعي العينة بخطورة هذه المؤشرات للمخاطر الاجتماعية والسياسية في مجتمع الدراسة وهي مؤشرات" انتشار البلطجة، والمشاجرات اليومية، والعنف المتفشي والإساءات اللفظية" والتي تعكس في المقام الأول ممارسات السلوك العشوائي المؤدي للمخاطر الاجتماعية والسياسية.

- كشفت عينة الدراسة عن خطورة الزوايا غير المرخصة غير الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف، حيث تكون في أغلب الأحيان مجالاً لسيطرة دعاة وخطباء ذوي توجهات أيديولوجية وفكرية مناهضة للفكر الوسطي ومتبينة لأفكار التشدد والتعصب الديني التي تعتبر المنبع الرئيسي لممارسات الارهاب والعنف.

- أوضحت الدراسة الانخفاض النسبي لاستجابات عينة الدراسة بالنسبة لمؤشري "الاتجار في المخدرات" والتحرش بالإناث" والذي ربما يعود إلى احساس قطاع من عينة الدراسة بالوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بالمنطقة نتيجة لانتشار هاتين الممارستين اللتين تعتبران خروجًا عن المعايير والقيم الاجتماعية المتعارف عليها في الثقافات التقليدية.

- كشف الدراسة أن مفهوم الادراك الثقافي للمخاطر يعتبر إطارًا تفسيرًا لارتباط المخاطر بثقافة المجتمع، فكلما انخفضت إمكانية تقدير الخطر اكتسب الإدراك الثقافي المتنوع للمخاطر أهمية أكبر.

عاشرًا: أهم التوصيات:

بناءًا على نتائج الدراسة الميدانية حول المخاطر الاجتماعية والسياسية في منطقة مساكن الغجر العشوائية تتبنى الدراسة عددًا من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في معالجة المخاطر الاجتماعية والسياسية والمحتملة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

١- ضرورة تطوير استراتيجية الدولة في التعامل مع المناطق العشوائية، ومن تلك التي تعتمد بصفة أساسية "الانتقال إلى المواقع البديلة" إلى استراتيجية التطوير في الموقع، للحفاظ على إيكولوجية هذه المناطق وثقافتها التقليدية.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية والسياسية القائمة والمحتملة في المناطق العشوائية، بما يقلل من الضغوط التي تواجهها الدولة في هذا المجال.

٣- ضرورة اضطلاع الاحزاب السياسية بدورها الفعال في احتواء مكونات التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي في منطقة الدراسة، من خلال الانتقال إلى هذه المناطق والتواصل مع قاطني هذه المنطقة والعمل على حل المشكلات العديدة التي تعاني منها.

٤- أهمية أن تتضمن أي سياسات واستراتيجيات لتطوير هذه المناطق العشوائية آلية فعالة لضمان مشاركة قاطني هذه المناطق في اختيار ووضع ما يلائم احتياجاتهم من خطط وبرامج للتطوير والتنمية.

٥- أهمية الاستفادة من الخبرات الجامعية في تطوير المناطق العشوائية عمرانيًا وإيكولوجيا واجتماعيًا من خلال الدراسات والبحوث الاكاديمية.

٦- ضرورة العمل على استيعاب أعداد من شباب هذه المناطق في المشروعات التنموية المختلفة وتوفير فرص عمل مناسبة للقضاء على البطالة المنتشرة في هذه المناطق.

٧- ضرورة توجيه اهتمام وزارة الأوقاف بخطورة ترك المساجد الأهلية والزوايا الصغيرة في هذه المناطق دون إشراف تام من قبلها لمواجهة انتشار الفكر المتشدد.

٨- توفير الحماية الأمنية لسكان هذه المنطقة بإنشاء وحدات أمنية ونقاط شرطة ثابتة في المنطقة لتأكيد سيطرة الدولة وحمايتها لهذه المناطق.

الهـوامـش:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٦): دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر، ص ص ٤-٥.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سابق، ص٩.

٣- فيصل المناور (٢٠١٥): المخاطر الاجتماعية دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة عشر، العدد ١٢٤، الكويت، ص ص ٢-٤.

٤- هدى الديب وآخرون (٢٠١٩): مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع، تحليل سوسيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية العدد ١٣، الجزائر، ص ص ٥٦-٥٨.

٥- ASEF Bayat, Eric Denis (2015),: Whois afraid of ashwaiyyat? urban Change and Politics in Egypt, Environment & Urbanization Vol 12, No,2 P.33.

٦- IBRAHm Hegazy (2016): Informal Settlement up gzading Polices in Egypt: Towards improvement in the up gzading process, Journal of Urbanism, Vol. 9, No. 3 P.P 254 -275.

٧- دايان سينجرمان، بول عمار (٢٠١٥): القاهرة مدينة عالمية، ترجمة يعقوب عبد الرحمن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ص ٣٠٥- ٣٠٦.

٨- أنتوني جيدنز، (٢٠١٠): الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين، سلسة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص ٤٢.

٩- شفيقة سرار، (٢٠١٧): مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعي في الوطن العربي http://www.aranthropos.com

١٠- أولريش بيك، (٢٠٠١): هذا العالم الجديد، رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة العيد دودو، منشورات الجمل وكولوينا العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، ص ٧٧.

١١- أحمد زايد (٢٠١٣): التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي.

١٢- مصطفى محمود (٢٠١٤): العشوائيات وثقافة الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٩.

١٣- ثناء حسن على حسن (٢٠١٦): دور الجمعيات الأهلية في تنمية المناطق العشوائية "دراسة تطبيقية على بعض الجمعيات الأهلية في محافظة القاهرة، "رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

١٤- Marwa Khalifa, (2011): Redefining Slums in Egypt: Unplanned Versus Unsafe Areas, Habitat International, P.1.

١٥- مصطفى محمد موسى، (٢٠١٠): التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض ص ١٨.

أنظر أيضًا:

- UN- Habitat (2003): the Challenge of Slums – Global Report on Human Settlements.

- UN. Habitat (2012): State of the World's Cities 2010/2011, Betiding, the Urban Divide.

١٦- أحمد أبو زيد، (٢٠٠٦): عالم مليئ بالعشوائيات، مجلة العربي الكويتي العدد ٥٧٢، ص ٣٢.

١٧- عزيزة على، (٢٠١٠): إعادة النظر في مشكلة العشوائيات في ضوء أزمة الأسكان، شركة التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهر، ص ٥٨.

١٨- عشري رمضان عويس، (٢٠٢١): ثقافة العنف في المناطق العشوائية بحث في الانثروبولوجيا الثقافية، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، الجزء الأول، العدد، ٥٨.

١٩- محمد أحمد العدوي، (٢٠١٥): العشوائيات وظاهرة العنف في مصر: دراسة في المسببات والعلاقة المتبادلة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (٥٩).

٢٠- ذكرى عبد المنعم إبراهيم، (٢٠١٦): العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، دراسة أنثروبولوجية في حي سومر بمدينة بغداد، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٠٠).

٢١- سعاد عبد الرحيم، (٢٠٢١): الدور الاجتماعي للحكومة في مواجهة ظاهرة العشوائيات، مجلة آفاق اجتماعية، العدد الأول.

٢٢- الدباغي عبد الغني، أيت خدجو يوسف (٢٠٢٠): إشكالية التهميش الاجتماعي بالمدينة العربية: دراسة ميدانية بهوامش مدينتي بني ملال، والفقية بن صالح، مجلة العلوم القانونية القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد الخامس- العدد الرابع.

٢٣- طالب عبد الرضا كيطان، (٢٠٢١): مدينة الديوانية، دراسة اجتماعية تحليلية عن أحوال المعيشة والتهميش الحضري، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (٣).

٢٤- أيمن مصطفى القرنفيلي، (٢٠٢١): العشوائيات وعنف الشباب في الشارع المصري، دراسة ميدانية: عزبة الهجانة نموذجا، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم (الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، المجلد (١٣) العدد (١).

٢٥- رياض تومي، (٢٠١٩): ايكولوجية العشوائيات الحضرية في الجزائر حالة مدينة سكيكدة، مجلة جامعة ٢٥ أوت، الجزائر.

٢٦- نهى محمد أحمد السيد، (٢٠١٩): سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة: رؤية أورليش بيك، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، المجلد٢، العدد: ٣١.

٢٧- هدى أحمد الديب وآخرون، (٢٠١٥): مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع، تحليل سوسيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، العدد (١٣).

٢٨- مجيدة محمد الناجم، (٢٠١٤): إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج حديث في سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود مجلد ٢٦، العدد ٣.

٢٩- Ron Mahabit, Andrew Crooks, (2016): the Study of Slums as Social and Physical Constructs: Challenges and Emerging Research opportunities, Regional Studies, Regional Science, Volume 3, Issue-1.

٣٠- Shreya Mitra and Others, (2017): Developing Risk or Resilience? Effects of Slum Upgrading on Social Contract and social Cohesion in Kibera, Nairobi, Environment and urbanization Volume (29)- No -1.

٣١- Rodrigo Salcedo, (2010): the last slum: Moving From Illegal Settlements to Subsidized Home ownership in Chile, Urban affairs Review, Vol – 46- No-1.

٣٢- Koenraad Bogaert, (2011): the Probem of Slums: Shifting Methods of Neoliberal Urban Government in Morocco, Development and change, International Institute of Social studies, Vol – 42, issue-3.

٣٣- Sylvia Maher Habib, (2017): Dealing with Slums in Egypt: Learning From the Success factors of international Experiences, the American University in Cairo School of global affairs and Public police. Caito.

٣٤- Byung Won Woo, Hee- Jung Jun (2020): Globalization and Slums: How do economic, Political, and Social Globalization affect slum Prevalence? Habitat International, https://www.researchgate-net/publication/339858961

٣٥- Mirehandani Rekha, (2005): Post Modernism and Sociology From the Epistemology to Empirical Sociological Theory, American Sociological Association, Vol- 23, No1.

ولمزيد من التفاصيل أنظر:

- Elaine Draper, (1993): Risk society and social theory, Contemporary Sociology, Vol- 22 no 5.
- Antony Giddens (1999): Risk and Responsibility, the Modern law Review, Vol – 18 – no 1.

٣٦- Darryl s- l Jrvis. (2007): Globalization and the State: Acritical Appraisal of Ulrich Beck and Wotld Risk Society Thesis, Global Socity, Vol- 21, No- 1 P. 24.

٣٧- جورج كتورة، (٢٠١٥): حول رحيل السوسيولوجي الألماني أوليش بيك، مجلة إضافات، العدد ٣١، بيروت، ص ١٩.

٣٨- حناوي عبد العزيز، (٢٠١٨)، قراءة في سوسيولوجيا مخاطر الحداثة الانعكاسية، مجلة دراسات وأبحاث، السنة العاشرة، العدد ٣٠ ص ٢٤٠.

٣٩- السيد يس وآخرون، (٢٠٠٠)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٤٠.

٤٠- Ulrich Beck (1996): World risk Society as Cosmopolitan Society? Ecological Questions in frame

Work of Manufactured theory, Culture and society Review, Vol- 35, No- 3, P. 63.

٤١- أورليش بيك، (٢٠١٣): مجتمع المخاطر العالمي، بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وأخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ١٠٩.

٤٢- السيد يسن، (٢٠١٥): عولمة المخاطر والأمن الإنساني: http://www.alhayat.com/article/1404488

٤٣- أورليش بيك، (٢٠١٣): مجتمع المخاطر العالمي، مرجع سابق، ص٦٠.

٤٤- المرجع السابق، ص ص ٧٠-٧٤.

٤٥- المرجع السابق، ص ٣٣.

٤٦- John Allen and Nick Henry (1997): Ulrich Bek's Risk Society of Work: Labor and Employment in the Contract Service Industries, Transactions of Institute of British Geographers', Vol- 22 No2, P 184.\

٤٧- علي ليلة، (٢٠١٥): المخاطر الاجتماعية، مصادرها وأنماطها وعوامل المواجهة، أحوال مصرية، عدد ٢٥٦، السنة الثالثة عشر، ص ٣٧.

٤٨- أنتوني جيدنز، (٢٠٠٥): علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ص ١٣٠.

٤٩- أنتوني جيدنز، (٢٠٠٣): عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ص ٤٩.

٥٠- المرجع السابق، ص٥٢.

٥١- أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

٥٢- جون هيلر وآخرون، (٢٠٠٧): الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣٤٤، ص٢٤.

٥٣- أماني مسعود، (٢٠١٥): التهميش الاجتماعي بين الفقر الاقتصادي والاستبعاد السياسي، أحوال مصرية، الستة الثالثة عشر، العدد ٥٦، ص ٥٨.

٥٤- إسماعيل قيرة، (٢٠٠٣)، مجتمع التهميش إلى أين، مهمشوا المدينة العربية نموذجًا، المستقبل العربي، مجلد ٢٥، عدد، ٢٩٠، ص ٦٠.

٥٥- روث ليتون، أن باور، محرر الاستبعاد الاجتماعي والاحياء السكنية محرجون وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، مرجع سابق ص ٢٠٧.

٥٦- المرجع السابق ص ٢٢٧.

ولمزيد من التفاصيل حول التهميش والاستبعاد الاجتماعي يمكن الرجوع إلى:

- سميرة قوندي (٢٠١٦): مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري، أشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٤٧؟
- محمود عبد الشفيع عيسى، (٢٠٠٧): دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية، مجلة شئون عربية، العدد: ١٣٠.
- محمد عبد الشفيع عيسى، (١٩٩٩): أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٨، العدد، ١٧.
- Jenso – Zinn, (2006): Recent Developments in Sociology of Risk and Uncertainty, Historical Social Research, Vol – 31, No.2.

٥٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧): تعداد السكان والظروف (٢٠١٦)، تعداد سكان محافظة القليوبية.

٥٨- مديرية أمن القليوبية، بندر بنها، وحدة جرائم النفس، مايو، (٢٠٢١).

الملاحق

استمارة استبيان حول موضوع

المخاطر الاجتماعية والسياسية للمناطق العشوائية في مصر

"دراسة ميدانية على منطقة مساكن الغجر في مدينة بنها"

أولاً: البيانات الأساسية:

١- السن:

- (- ٢٠) ( ) ☐
- (٢١-٢٥) ( ) ☐
- (٢٦-٣٠) ( ) ☐
- (٣١-٣٥) ( ) ☐
- (٣٦-٤٠) ( ) ☐
- (٤٠+) ( ) ☐

٢- النوع:

- ذكر ( ) ☐
- أنثى ( ) ☐

٣- الحالة الاجتماعية:

- أعزب ( ) ☐

▪ متزوج	( )	☐
▪ مطلق	( )	☐
▪ أرمل	( )	☐
٤- عـدد الأبنـاء:		
▪ لا يوجد أبناء	( )	☐
▪ (- ٣)	( )	☐
▪ (٣ -٥)	( )	☐
▪ (٦ +)	( )	☐
٥- الحـالـة التعليميـة:		
▪ أمي	( )	☐
▪ يقرأ ويكتب	( )	☐
▪ تعليم متوسط	( )	☐
▪ مؤهل عالي	( )	☐
٦- المهنـة:		
▪ لا يعمل	( )	☐
▪ موظف حكومي	( )	☐
▪ موظف قطاع عام	( )	☐

- حرفي ( ) ☐
- بائع متجول ( ) ☐
- ربة منزل ( ) ☐

ثانيًا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

٧- نوع السكن:

- بلكات حكومية ( ) ☐
- منازل أهالي ( ) ☐
- عشش ومخيمات ( ) ☐

٨- نمط السكن:

- شقة سكنية متصلة ( ) ☐
- شقة سكنية مشتركة ( ) ☐
- غرفة مشتقة ( ) ☐
- عشة ( ) ☐

٩- مساحة السكن:

- (- ١٥٠م) ( ) ☐
- (٥٠- ٨٠م) ( ) ☐
- (٨٠ -١٠٠م) ( ) ☐

- (أكبر من ١٠٠) ( ) ☐

١٠- عـدد الغـرف:

- غرفة واحدة ( ) ☐
- غرفتين ( ) ☐
- ٣ غرف فأكبر ( ) ☐

١١ - هل توجد مشاكل خاصة بالسكن؟

- نعم ( ) ☐
- لا ( ) ☐

إذا كانت الإجابة بنعم يسأل (١٢):

١٢- ما هي هذه المشكلات:

- ارتفاع الإيجارات ( ) ☐
- عدم وجود مرافق ( ) ☐
- المنازل آيلة للسقوط ( ) ☐
- المساحات ضيقة ( ) ☐
- السكن غير صحي ( ) ☐
- عدم وجود مدارس ( ) ☐
- انقطاع المياه ( ) ☐

- عدم وجود غاز ( ) ☐
- انتشار القمامة ( ) ☐
- مشكلات الصرف الصحي ( ) ☐

١٣- ما مقدار دخلك الشهري؟

- (٠ – ١٠٠٠) ( ) ☐
- (١٠٠٠- ١٤٠٠) ( ) ☐
- (١٥٠٠ – ١٩٠٠) ( ) ☐
- (٢٠٠٠ – ٢٤٠٠) ( ) ☐
- (٢٥٠٠- ٢٩٠٠) ( ) ☐
- (٣٠٠٠ +) ( ) ☐

١٤- هل دخلك كاف لاحتياجاتك؟

- نعم ( ) ☐
- لا ( ) ☐

١٥- هل أنت راضي عن مستوى معيشك؟

- نعم ( ) ☐
- لا ( ) ☐
- إلى حد ما ( ) ☐

١٦- هل أنت راضي عن الإقامة في منطقة مساكن الغجر

- نعم ( ) ❑
- لا ( ) ❑
- إلى حد ما ( ) ❑

ثالثًا: سمات وخصائص النمط العشوائي في مساكن الغجر:

١٧- ما أهم سمات الحياة في مساكن الغجر

- التعليم السيئ ( ) ❑
- الصحة المعتلة ( ) ❑
- السكن غير الصحي ( ) ❑
- البيئة الملوثة ( ) ❑
- الخدمات السيئة ( ) ❑
- الزيادة السكانية ( ) ❑
- البطالة وتقلص فرص العمل ( ) ❑

رابعًا: مؤشرات المخاطر الاجتماعية والسياسية في مساكن الغجر:

١٨- ما أهم التهديدات الموجودة في منطقتك؟

- العنف المتفشي ( ) ❑
- السطو على الممتلكات العامة ( ) ❑

■ انتشار البلطجة	( )	❑
■ تجارة المخدرات	( )	❑
■ المشاجرات اليومية	( )	❑
■ التحرش بالإناث	( )	❑
■ الإساءات اللفظية	( )	❑
■ احتراف التسول	( )	❑
■ الزوايا غير المرخصة	( )	❑
■ افتقاد التواجد الأمني	( )	❑